www.facebook.com/ZaitonMagazine - zaiton.mag@gmail.com - www.zaitonmag.com
محلية اجتماعية ثقافية نصف شهرية مستقلة السنة الرابعة | 1 نيسان 2017

زيتون

العدد :152

معلمو إدلب.. ضحية حرب التربيتين

مقابل الفوعة وكفريا.. إخلاء جنوب دمشق والزبداني

طريق الفوعة وكفريا بريف إدلب الشمالي- انترنت

خاص زيتون

تناقلت وسائل إعلام ونشطاء الثلاثاء 28 آذار الفائت، خبر توقيع اتفاق وقف إطلاق نار يشمل مناطق في جنوب العاصمة دمشق وريفها الغربي وريف إدلب الشمالي، برعايةٍ قطرية.

وقال القيادي في حركة أحرار الشام «حسام سلامة»: «إن وقفاً لإطلاق النار لمدة تسعة أشهر، سيبدأ قريباً وسيشمل عدة مدن وبلدات في ريفي دمشق وإدلب بموجب اتفاق الفوعة، وبرعاية قطرية».

وأضافت مصادر مطلعة أن الاتفاق يتضمن وقف إطلاق النار في كلّ من المناطق التالية (الزبداني- مضايا- بلودان في ريف دمشق الغربي- ويلدا وببيلا وبيت سحم وحي التضامن في جنوب العاصمة دمشق- وكفريا- الفوعة- تفتناز- بنش- طعوم- مدينة إدلب- مزارع بروما- زردنا- شلخ- معرة مصرين- رام حمدان)، لمدة تسعة أشهر، مقابل إخلاء أهالي هذه المناطق على دفعتين في غضون ستين يوماً، وإطلاق سراح ١٥٠٠ من المعتقلين لدى النظام، نصفهم من النساء.

وأوضح القائد العسكري في حركة أحرار الشام في مدينة الزبداني «أبو عدنان الزبداني»، أن الاتفاق يتضمن «إخلاء الزبداني وعائلات الزبداني المتواجدة في مضايا والمناطق المحيطة إلى الشمال، ووقف إطلاق النار في المناطق المحيطة بالفوعة ومناطق (يلدا وببيلا وبيت سحم) جنوب العاصمة، مقابل إدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المذكورة دون توقف، إضافة لمساعدات لحي الوعر في حمص، وإخلاء ١٥٠٠ أسير من سجون النظام من المعتقلين على خلفية أحداث الثورة وذلك في المرحلة الثانية من الاتفاق بدون تحديد الأسماء وذلك لصعوبة التفاوض على الملف مع النظام، بالتزامن مع تقديم لوائح مشتركة من الطرفين بأعداد وأسماء الأسرى للعمل على التبادل، فضلاً عن إخلاء مخيم اليرموك من المقاتلين».

وتضمن الإتفاق الذي تم بين كلٍّ من «جيش الفتح» ومليشيا «حزب اللّه» اللبناني، بوساطة قطرية، ويتضمَّنُ إخراجَ المقاتلين من ريف دمشق وجنوبها، مقابل تعهد جيش الفتح بالسماح بإخلاء سكان قريتي كفريا والفوعة المواليتين، من المقاتلين والمدنيين، بشرط عدم ملاحقة من يريد البقاء في هذه المناطق من سكانها الأصليين أمنياً، بحسب المصادر.

ووفق مصادر قطرية: «إن قطر ستقبل بضمان الاتفاق، لدوافع إنسانية ولتسهيل إطلاق السجناء، وإعادة قسم من المهجرين إلى مناطقهم».

وقال الناطق الرسمي السابق لجبهة فتح الشام «حسام الشّافعي»، عبر قناته الرسمية على «تليغرام»: «بما يخص ملف الفوعة وكفريا والتفاوض مع الإيراني فهذا الأمر معمول به منذ بداية فتح الملف مقابل منطقتي الزبداني ومضايا، فهذا الملف يتبع لحزب اللّه وإيران مباشرة ولا دخل لنظام بشار فيه، وهذا الملف هو من ضمن مسؤوليات جيش الفتح وهناك لجنة مكلفة بالأمر من قبل الجيش»، مؤكداً أنه لايشغل أي منصب حالياً في هيئة تحرير الشام.

ومن جهتها نفت مصادر ميدانية من هيئة تحرير الشام اليوم، إجراء أي مفاوضات حول عمليات إجلاء المدنيين والعسكريين من بلدتي (كفريا والفوعة) شمال إدلب، ومناطق جنوب دمشق وريفها الغربي، مؤكدةً مواصلتها للعمليات العسكرية المفتوحة في ريف حماة.

الائتلاف: التهجير جريمة ضد الإنسانية وخرق للقانون الدولي

أصدر الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، يوم الأربعاء 29 آذار الفائت، بياناً صحفياً، عبر فيه عن رفضه القاطع للاتفاق، مؤكداً على أن الاتفاق هو عبارة عن مخطط للتهجير والتغيير الديمغرافي، وطالب المجتمع الدولي بوقف أي شكل من أشكال التهجير.

وجاء في البيان: "يجدد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية رفضه القاطع وإدانته الكاملة لأي خطة تستهدف تهجير المدنيين في أي مكانٍ من أنحاء سورية، مذكراً بأن ذلك مناقض للقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن، ويمثل جريمة ضد الإنسانية، وأن من واجب المجتمع الدولي التحرك لوقف هذا المخطط والمشروع الخطير".

وأضاف الائتلاف في بيانه: "إن أي مخطط للتهجير، بما في ذلك ما يسمى بـ"اتفاق كفريا ــ الفوعة"، هو مشاركة في التغيير الديمغرافي، وخدمة لمخططات النظام الإيراني، من خلال الهيمنة على مناطق مأهولة وتغيير هويتها الاجتماعية والسكانية، ويكشف الإصرار الإيراني على التفاوض مع تنظيم القاعدة حصرياً، عن خطة واهمة ترمي لربط الثورة بالإرهاب".

وجدد الائتلاف الوطني، مطالبته مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار، تحت الفصل السابع، يقضي بوقف كل أشكال القتل والحصار والتهجير القسري، وإلزام جميع الأطراف بوقف إطلاق النار، وانسحاب الاحتلال والميليشيات الطائفية الإرهابية من سورية، ويلزم النظام بتنفيذ مقتضيات الحل السياسي.

أصداء الهدنة

وعبّر بعض الأهالي عن رفضهم للهدنة لزيتون: " ليس لدينا ثقة بهدن النظام لأننا تعودنا على نقض الهدن من قبل النظام، فالنظام يستخدم هذا الأسلوب لتعزيز نقاطه وترتيب أوراقه وخاصة بعد كل معركة، وإمتصاص تقدم الثوار".

أما أهالي ريف دمشق المهجرين إلى إدلب، فأشاروا إلى نقاط مختلفة كلياً، حيث تحدثوا عن واقع التهجير ومعاناتهم، وتخوّفهم من تفريغ محيط العاصمة دمشق بشكل شبه كامل، فضلاً عن آلامهم ومشاعرهم جراء مغادرة مناطقهم ومنازلهم.

إحصائية زيتون عن شهر آذار.. ١١٨ شهيدا خلال التحضير لاتفاق «الفوعة»

وثقت «زيتون» سقوط 118 شهيداً، بينهم 39 طفلاً، وإصابة أكثر من 138 مدنياً في مختلف أنحاء محافظة إدلب، وذلك خلال شهر آذار الفائت.

وجاء ذلك أثناء التحضير لتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار، الذي عرف باسم «اتفاق الفوعة»، والذي تم التوصل إليه في 29 آذار الفائت، ومن المفترض أن يبدأ تنفيذه في الرابع من نيسان الحالي، ويشمل كلاً من «الفوعة- وكفريا- تفتناز- بنش- طعوم- مدينة إدلب- مزارع بروما- زردنا- شلخ- معرة مصرين- رام حمدان».

وسجلت «زيتون» تعرض أكثر من 84 موقعاً من مدن وبلدات محافظة إدلب للقصف من قبل طيران الأسد والطيران الروسي خلال شهر آذار الفائت، تنوعت بين الصواريخ الفراغية والعنقودية والفوسفورية وغيرها، فضلاً عن تعرضها لقذائف المدفعية وغيرها، حيث تعرضت مدن وبلدات المحافظة لنحو 353 غارة جوية بالصواريخ الفراغية، و 41 غارة جوية بالقنابل العنقودية، و15 غارة بالقنابل الفوسفورية، و 8 غارات بالرشاشات الثقيلة،و 11 غارة بصواريخ C5، و 7 غارات بالصواريخ الارتجاجية، وغارة جوية بالصواريخ الموجهة، بالإضافة إلى 3 انفجارات لمخلفات مقذوفات من قصفٍ سابق من قبل طيران الأسد والطيران الحربي الروسي.

كما وثقت «زيتون» تعرض مدن وبلدات المحافظة لثلاث غارات جوية من قبل طائرات التحالف الدولي، و 35 غارة جوية بالبراميل والاسطوانات المتفجرة من قبل الطيران المروحي الأسدي.

كما شهدت محافظة إدلب 96 حالة قصف مدفعي من قبل قوات الأسد، و حالتي قصف بصواريخ «أرض-أرض»، وحالتين بصواريخ باليستية.

ووثقت «زيتون» انفجار 24 عبوةً ناسفة في مواقع مختلفة من محافظة إدلب خلال شهر آذار المنصرم، راح ضحيتها 8 أشخاص و 14 جريحاً.

وكانت مدينة إدلب قد شهدت فجر الأربعاء 15 آذار الفائت، قصفاً بصاروخين ارتجاجيين شديدي الانفجار، أسفرا عن تهدم أحد الأبينة بشكل كلي، وسقوط /25/ شهيداً، بينهم /16/ طفلاً و /6/ نسوة، وأكثر من /40/ جريحاً، جميعهم من مهجري ونازحي مدينة الباب ومدينة عندان بريف حلب الشرقي.

كما تم استهداف مشفى كفرنبل الجراحي في الخامس والعشرين من آذار، ما أدى لخروجه عن الخدمة بشكل كليّ.

وتجدر الإشارة إلى أن شهر كانون الأول من العام الماضي 2016، كان الأعنف من حيث عدد الشهداء، حيث سقط فيه 134 شهيداً بينهم 37 طفلاً و 147 جريحاً، بينما كان شهر تشرين الثاني من العام ذاته الأعنف من حيث عدد الغارات الجوية، حيث وثقت «زيتون» تعرض محافظة إدلب خلاله، إلى 503 غارات جوية من قبل الطيران الحربي الأسدي والروسي و 34 غارة من الطيران المروحي، و 8 غارات من قبل طيران التحالف الدولي، سقط بنتيجتها 121 شهيداً بينهم 48 طفلاً و 104 جرحى، تلاهما شهر آذار الفائت، والذي سقط خلاله 118 شهيداً بينهم 39 طفلاً وأكثر من 138 جريحاً، وتعرضت خلاله مدن وبلدات المحافظة إلى 436 غارة من الطيران الحربي الأسدي والروسي، علماً أن «زيتون» توثق أعداد الشهداء المدنيين فقط.

شابور.. معاناة قديمة ومتجددة

على حدود سراقب من الجنوب يبدأ أحد أكثر الأحياء تعاسةً وفقراً وتهميشاً، هذا التهميش ليس وليد الثورة، بل يعود تاريخه إلى بدء تشكل هذا الحي.
أول ما يطالعك فيه الدروب الموحلة والطينية ومجاري الصرف الصحي الخارجة من البيوت، الطين هو السمة الطاغية على المكان ولذا تجد كل من فيه قد رفع ثيابه خوف الاتساخ فيه، في طرق يبدو المشي فيها أمراً بالغ الصعوبة.

وللتهميش فوائده، فقد نسيه النظام من القصف فأصبح قبلة للنازحين من كل المناطق حتى بلغ عدد سكانه حوالي /5000/ آلاف نسمة.

ولا يعاني الحي من نقص الخدمات بل من انعدامها فلا شوارع قابلة للعبور، ولا مياه في الصنابير، ولا صرف صحي يمنع المجاري من الطوفان في الشوارع شتاء أو انبعاث الروائح صيفاً، كما أن الكهرباء حلمٌ قديمٌ نسيه الأهالي.

"أبو محمود" أحد سكان الحي قال لزيتون: "أكثر ما يقلقنا أن سيارة الإسعاف لا تستطيع الدخول إلى حينا في حال حدث أي طارئ، انظر إلى حالة الناس وسيلتهم الوحيدة للتنقل هي على أطراف الطرق لكثرة المياه الآسنة والملوثة في وسطه".

"إبراهيم باريش" رئيس المجلس المحلي لمدينة سراقب وريفها قال لزيتون: "حي شابور هو جزء من سراقب، وتلبية لطلبات المواطنين قمنا بجولة ميدانية لمسح احتياجات الحي فيما يخص الخدمات والأمور التي تهم المواطن من كافة الجوانب".

وأضاف: "بعد آخذ آراء المواطنين في الحي سيعمل المجلس المحلي على تلبية متطلبات الأهالي فيما يخص الخدمات التي يحتاجها الحي من خلال رفع هذه المشاريع وعرضها على الجهات والمنظمات الداعمة من أجل حل المشاكل التي يعاني منها المواطنون، وسيقدم المجلس المحلي دعمه لكل الأحياء حسب الإمكانيات المتوفرة".

ونفى أبو محمود أن تكون المياه قد وصلت إلى حيه منذ شهور رغم تأكيد المجلس المحلي على ضخها لكن الضخ المتقطع لا يسمح للأنابيب بإيصال المياه إلى الحي البعيد نسبياً عن المدينة".

"محمد عكلة" رئيس مكتب الخدمات في المجلس المحلي لمدينة سراقب وريفها قال "لزيتون": "يوجد في الحي بئر قديم ومغمور يبلغ عمقه حوالي 600 متر، يحتاج لتجهيز وإعادة تأهيل، وهو لا يبعد عن شبكة المياه سوى 190 متراً، ويمكن للمشروع إذا تم تنفيذه أن يروي حياً كاملاً من أحياء شابور".

وأضاف: "إن أغلب شوارع الجزء الشمالي من الحي تحتاج إلى صرف صحي عاجل لأنها تجري في الشوارع وتختلط بمياه الأمطار مما يشكل خطراً محتملاً بانتشار الأوبئة والأمراض المعدية، ولاسيما أن أغلب المواطنين من النازحين الذين ليس لديهم إمكانيات إنشاء الحفر الفنية للصرف الصحية".

ولدراسة حاجات الحي قام رئيس المجلس المحلي لمدينة سراقب وريفها "إبراهيم باريش" ورئيس مكتب الخدمات "محمد عكلة" يوم الجمعة 17 آذار 2017، بلقاء عدد من الأهالي والتجول في شوارع الحي للوقوف على الواقع الخدمي في الحي.

ورصد المجلس المحلي عدة مشكلات يعاني منها أهالي حي شابور، كان أبرزها مشكلة المياه، حيث تعاني أكثر من 90٪ من منازل حي شابور من عدم وصول المياه إليها، وذلك نتيجةً لارتفاع المنطقة وبعدها عن مركز المدينة مسافة 1 كيلومتر، ما يضعف ضغط ضخ المياه وبالتالي عدم وصولها إلا لجزء بسيط من المنازل.

كما رصد المجلس المحلي مشكلة انعدام شبكة الصرف الصحي في الحي، لاسيما الجزء الشمالي منه (حي الجامع وما يحيط به)، والذي يضم حوالي 170 إلى 200 منزل، ويبلغ عدد السكان فيه حوالي 2000 نسمة، أغلبهم من النازحين من ريف حلب وحماة وغيرها من المناطق، ما تسبب في انتشار الكثير من الأمراض بين سكان الحي وبشكل خاص الأطفال منهم.

كما أكدَ المجلس على ضرورة تزفيت وتعبيد الطرقات وحاجتها لترميم كامل وتأسيس جديد لاسيما مع عجز حتى سيارات الإسعاف عنٍ الوصول إلى المنازل ونقل المصابين، وفقاً لما أكده معظم أهالي الحي.

وهكذا تبقى شابور وأهلها بانتظار أن تهدأ الحرب أو أن تلتقط معاناتهم إحدى المنظمات الداعمة لتخفّف بعضاً من معاناتهم القديمة - الجديدة.

مشروع التزفييت في سراقب - زيتون

للحد من الفوضى وضمان الحقوق.. تركيب لوحات مرورية للسيارات في ريف إدلب

غسان شعبان

بدأت دائرة النقل بالتعاون مع المجلس المحلي في مدينة سراقب وريفها بتاريخ 18 آذار، بتركيب لوحات معدنية للسيارات العامة والخاصة ضمن المدينة، وذلك للحد من الحوادث والسرقات التي انتشرت بشكل كبير في الآونة الأخيرة.

وقال رئيس مكتب النقل في المجلس المحلي "عبد الرحمن الحسين" لزيتون: «إن لوحات السيارات هي خطة لحماية المواطنين من الحوادث والسرقات، وذلك عبر معرفة ملكيتها ضمن سجلات موثوقة، وتقسم اللوحات إلى ثلاث فئات ولكل فئة لون، فالسيارات العامة لون اللوحة أحمر، والسيارات الخاصة باللون الأسود، والسيارات الحكومية باللون الأخضر، وقد بدأنا هذه التجربة بإحداث لوحات مؤقتة، ومن خلال ما لاحظناه من صدى إيجابي لها عند المواطنين اقترحنا إنشاء وتفعيل عمل مكتب النقل».

وأوضح الحسين أن اللوحات تمكن الشرطة الحرة من ملاحقة السيارات بتعميم نوع السيارة ورقم هيكلها، إذ يتم تسجيل كل سيارة بعد تلويحها بمركز قيادة الشرطة الحرة في المحافظة بأسماء المالكين ومواصفاتها.

وأضاف أن هذه الخطوة مهمة في عمليات البيع والشراء فتكتب عقود البيع من خلال أوراق السيارة الثبوتية المسجلة لدى المكتب، ويتم نقل ملكية السيارات من مواطن لآخر بشكل واضح.

وعن تكلفة اللوحات قال الحسين: «إن المبلغ بسيط لا يشكل عبئاً على المواطن وهو /5000/ ليرة سورية للسيارات العامة و/4000/ ليرة سورية عن الخاصة و/3000/ ليرة سورية عن السيارات الحكومية وهي رسوم لمدة سنة يتم بعدها تقاضي رسم /1500/ للعامة و/1000/ للسيارات الخاصة و/500/ للسيارات الحكومية، وفي حال نجحت هذه الخطوة سنقوم في المرحلة القادمة بعملية تسجيل الدراجات النارية من أجل الحد من الحوادث وحماية المواطنين من السرقات أيضاً».

ويتم تسجيل السيارات عبر تقديم طلب مرفق بتعهد من مالك السيارة ومعلومات كاملة عن هويته ومواصفات سيارته، ومن ثم يقوم أعضاء الدائرة الفنية في مكتب النقل بالكشف عن السيارة وفحصها وتقدير صلاحيتها للسير ومن ثم تثبيت اللوحة على السيارة.

أما بالنسبة للسيارات المسجلة سابقاً عند النظام، قال الحسين: «سيتم توثيق السيارات المسجلة سابقاً من قبل دوائر النظام، من خلال رقم الهيكل والمواصفاتها الفنية مع بقاء رقمها كما هو، وسيُمنح صاحبها رخصة موثقة بالسجلات مقابل رسوم بمبلغ 1000 ليرة، وفي حال رغب المواطن بتبديل هذه اللوحة سنقوم بإعطائه لوحة جديدة وإجراء خطوات التسجيل السابق».

«محمد زيدان» أحد أهالي مدينة سراقب الذين بادروا إلى تسجيل سياراتهم قال «لزيتون»: «إن تركيب لوحات للسيارات خطوة جيدة في تنظيم وتوثيق العقود من قبل المجلس المحلي، وإن إصدار هذه اللوحات أمر ضروري تحسباً للحوادث والخطف والسرقات».

وأضاف: «الرسوم مقبولة وهي أسعار مناسبة ونستطيع من خلال تسجيل السيارة أن نشتري ونبيع بأوراق رسمية وخاصة أن أغلب السيارات في المناطق المحررة مستوردة من تركيا وتدخل بدون لوحات وأوراق ثبوتية وغير معروفة، ومن هنا تأتي أهمية هذه الخطوة لضمان ملكية السيارة لصاحبها، وأتمنى أن يطبق هذا الشيء في جميع المناطق المحررة ضمن تنسيق مشترك لكي يضمن المواطن حقه».

من ناحيته شدد رئيس شرطة سراقب «عواد أبو محمد» على أهمية هذه الخطوة بالنسبة لهم كجهاز للشرطة الحرة بعد انتشار ظاهرة السيارات المجهولة والتي لا تحمل لوحات، وشدد على أن السيارات الخالية من اللوحات والأوراق الثبوتية تعتبر من أكبر المشاكل في عملية ضبط الحوادث والتعرف على المجرمين.

وقام المجلس المحلي في مدينة سراقب وريفها بالتعاون مع مكتب مساعدة المواطن، بعد أيام من الإعلان عن بدء تركيب لوحات السيارات، بدعوة أهالي المدينة لحضور اجتماع بغية تعريفهم على آلية عمل مكتب النقل وتسجيل المركبات ضمن المدينة.

وكان المجلس المحلي في مدينة سراقب وريفها قد أحدث دائرة النقل التابعة له بتاريخ 1 آذار 2017، وذلك بهدف تسجيل السيارات الغير المسجلة والحفاظ على ملكية الآليات من السرقة والحد من حوادث المرور والفوضى الأمنية، وتمييز السيارات الحكومية والخاصة والعامة، وضبط وتنظيم حالة السير والمركبات داخل المدينة وخارجها.

اللوحات تمكن الشرطة الحرة من ملاحقة السيارات بتعميم نوع السيارة ورقم هيكلها، إذ يتم تسجيل كل سيارة بعد تلويحها بمركز قيادة الشرطة الحرة في المحافظة بأسماء المالكين ومواصفاتها.
الخطوة مهمة في عمليات البيع والشراء فتكتب عقود البيع من خلال أوراق السيارة الثبوتية المسجلة لدى المكتب، ويتم نقل ملكية السيارات من مواطن لآخر بشكل واضح.

في «مسكنة» شرق حلب.. محاصَرون بين مكافحة الإرهاب والإرهاب نفسه

لم تكد قوات النظام السوري تتابعُ تقدمها العسكري على حساب تنظيم الدولة الإسلامية في الريف الشرقي لحلب، وتسيطرُ على عشرات القرى خلال أسبوعين، حتى تسبب ذلك -عملياً- بواحدة من أقسى حالات النزوح الإجباري للسكان، وتحديداً أولئك المقيمين والنازحين مسبقاً في مدينة «مسكنة» الاستراتيجية، وإجبارهم على ترك منازلهم أو التشبث بالتنظيم دونما خيارات أخرى.

عبد الله الحسن

صور عدة ومقاطع فيديو تناقلها ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي أظهرت عشرات العائلات النازحة من قرى ريف حلب الشرقي، تفترش العراء دون مأوى خوفاً من مجازر محتملة قد ترتكبها قوات النظام أو الميليشيات الأجنبية المرافقة لها، ما دفع المجلس المحلي للمدينة مؤخراً إلى توجيه نداء استغاثة في بيان له قال فيه إن قوات النظام قطعت الطريق الواصل بين مدينة مسكنة ومناطق سيطرة المعارضة السورية، ما أجبر الأهالي للنزوح نحو مدينة الرقة وريفها الخاضعين لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية؛ وأشار إلى أن الخوف من الاعتقال أدى لموجة نزوح جماعي بلغ ١٠٠٠ عائلة تقريباً.

بعد فرض قوات المعارضة المنضويَة في إطار عملية «درع الفرات» المدعومة تركياً، سيطرتها على مدينة الباب، كانت قوات النظام تسعى من جانبها لانتزاع «تادف» من قبضة التنظيم، ومن ثم التمدد إلى ريف حلب الشرقي، لفرض حدود جديدة على درع الفرات أولاً، والسيطرة على محطة ضخ المياه إلى مدينة حلب، المتواجدة قرب قرية «جراح» على بحيرة الفرات ثانياً، والتي شددت وسائل إعلامه على قضية وجوب انتزاعها من التنظيم طيلة الثلاثة أشهر الفائتة.

مع سيطرة قوات النظام على «جراح»، واقترابها مسافة ٣٠ كيلو متراً من مسكنة، وبضعة كيلومترات من المطار العسكري (مطار جراح/شيش)، حاصرت قوات النظام أكثر من ١٥٠ ألف مدني -حسب المجلس المحلي للمدينة- بين خيارين، التعاون معها كلياً بضم الشبان إلى صفوفها، وما يقتضيه هذا الانضمام كذلك من خطورة غير محددة المدى، وبين التشبث أكثر بتنظيم الدولة الذي انحسرت مناطق سيطرته مؤخراً بشكل رهيب، دونما إبداء لأي شكل من أشكال المقاومة حسبما يقول «ابراهيم أبو علاء» رئيس المجلس المحلي لمسكنة في تصريح له.

اعتُبرت مدينة مسكنة منذ انتزاع المعارضة لها من قبضة قوات النظام شهر آب ٢٠١٢ مقصداً رئيسياً للنازحين والمهجرين من أحياء حلب، ريف حمص الشرقي، ريف حماة، وريف دمشق كذلك؛ وقد ساهمت قلة استهدافها من قبل طائرات النظام آنذاك قبيل مشاركة روسيا، بمنحها طابعاً أكثر أمناً، وحوّلها ذلك إلى مدينة تجارية بامتياز، وهي الواقعة في المنتصف تقريباً على الأوتوستراد الرئيسي بين مدينتي حلب والرقة، وفيرة المياه والكهرباء والخدمات الأخرى بشكل شبه دائم.

تعد مسكنة كذلك من ناحية موقعها الجغرافي والاستراتيجي بالنسبة لما يجري في سوريا، بوابة الدخول إلى مدينة «الطبقة» كبرى مدن ريف الرقة، وتعني السيطرة على هذه الأخيرة التحكم بأكثر من ١٥٦ مليون كيلو واط ساعي ولّدها سد الفرات هذا العام.

جاءت سيطرة التنظيم على «مسكنة» بعد قتله للطبيب «حسين الحمدون» (أبو ريان)، ابنها وعضو مجلسها المحلي قبيل تسلمه زمام الأمور في معبر «تل أبيض» الحدودي مع تركيا فيما بعد، وقد شكل قتله الشرارة الأولى للاشتباكات الشهيرة واسعة الرقعة بين «أحرار الشام» والتنظيم في الرقة التي تحولت فيما بعد إلى «عاصمة الخلافة الاسلامية»، ما يعني أن ولاء سكانها (مسكنة) الأصليين منقسم بين المعارضة كغالبية كبرى، وبين عدة عوائل أخرى أصرت على إلحاق أبنائها بقوات النظام حسب ناشطين من داخل المدينة، وهذا ما يزيد المخاوف من كون المدنيين -بعيداً عن حصارهم جغرافياً- هم مهددون وجودياً ومحاصرون بين القتال إلى جانب تنظيم الدولة، أو النظام السوري، فالطريق إلى مناطق سيطرة «درع الفرات» مغلق كليا، في الوقت الذي يطالب فيه المجلس المحلي عبر بيانه الأمم المتحدة بضرورة العمل على تأمين ممرات آمنة للمدنيين الخارجين من مناطق سيطرة تنظيم الدولة والراغبين بالمرور بمناطق «قوات سوريا الديمقراطية» مع ضمان عدم تعرضهم للاحتجاز.

مع ذلك، يبدو الأمر أكثر تعقيداً مما هو عليه، فقوات النظام السوري قريبة إلى حد كبير من دخول الحدود الإدارية للرقة، و«مسكنة» مدينة صغيرة ليست بحاجة إلى استراتيجية عسكرية محكمة، فهي مفتوحة ومتباعدة، ولا يمكن المناورة داخلها، والسيطرة عليها يعني بالضرورة دخول مدينة «الطبقة»، فالمسافة بين المدينتين مفتوحة كذلك، عبارة عن قرى صغيرة للغاية؛ وهذا ما سيسعى إليه النظام بطبيعة الحال في إطار ترويجه لمبدأ «مكافحة الإرهاب» الذي بات يبرر كل الاحتمالات الحتمية الأخرى من تشريد للمدنيين أو تصفيتهم جماعياً.

لا تقتلوا أطفالكم بسلاحهم

وتختصر قصة أبو أحمد الكثير من تجارب الأهالي الذين لم يخسروا أبناءهم جراء التحاقهم بفصائل المعارضة، بل بالاعتداء على كل من يطالب بهؤلاء الأطفال من ذويهم الذين لم يكن لهم إرادة بذلك

ياسمين محمد

لم يتوانى أبو أحمد «عبد الإله ع» وهو من أهالي ريف إدلب باللحاق بابنه «عثمان» الذي لم يتجاوز 12 عاماً إلى مدينة الرقة رغم خطورة الذهاب إلى مناطق تنظيم الدولة الذي التحق به ابنه دون علمه، وذلك بعد أن قام هو ومجموعة من رفاقه بالدفع لسيارة أجرة والتوجه بها إلى مدينة الرقة والانضمام إلى التنظيم.

لم يطل بقاء أبو أحمد حراً، إذ قام عناصر تنظيم الدولة الإسلامية باعتقاله فور وصوله إلى مدينة الرقة ومحاولته البحث عن ابنه، خضع خلالها لدورات شرعية ودروس دينية وهو ابن الخامسة والخمسين حتى تم الإفراج عنه بعد أكثر من سبعة أشهر، ليعود إلى بلدته دون أن يسمحوا له برؤية ابنه.

لم يكن عثمان الطفل الوحيد لأبيه الذي التحق بالقتال وتجند في صفوف الفصائل، فقد سبقه ثلاثة من إخوته هم محمد 18 عاماً وبكر 16 عاماً وعمر 14 عاماً، استشهد اثنان منهما أحدهما في غارة لطيران النظام أحالته إلى أشلاء، وهو ما يتذكره الطفل عثمان وكان سبباً في التحاقه بتنظيم الدولة رغبة منه بالانتقام من النظام على حسب تعبيره لزيتون، وذلك بعد تمكنه من العودة إلى بلدته تحت إلحاح أهله بعد مرور أكثر من عام ونصف على التحاقه بصفوف التنظيم.

وتختصر قصة أبو أحمد الكثير من تجارب الأهالي الذين لم يخسروا أبناءهم جراء التحاقهم بفصائل المعارضة، بل بالاعتداء على كل من يطالب بهؤلاء الأطفال من ذويهم الذين لم يكن لهم إرادة بذلك.

وتتنوع أسباب تجنيد الأطفال فمن الحاجة إلى الرواتب التي تقدمها الفصائل والتي لا تتجاوز 150 دولاراً أمريكياً، إلى الرغبة في الحماية من قبل تلك الفصائل وميول الأطفال إلى حمل السلاح نتيجة لمشاهد العنف والقصف أو خسارة أشخاص أعزاء عليهم، وتعطيل العملية التعليمية والتسرب من المدارس، لكن السبب الأبرز في تجنيد الأطفال هو ما تقوم به الفصائل من الشحن النفسي وتمجيد القتال والدفاع عن الدين والوطن على الأطفال.

«عاصم زيدان» مدير حملة «أطفال لا جنود» قال لزيتون: «إن الحملة وثقت أكثر من 500 طفل تم تجنيدهم ، وأن 17 طفلاً من جبل الزاوية في ريف إدلب، وأكثر من 57 طفلاً آخرين من المخيمات المنتشرة على الحدود التركية، كانوا قد التحقوا بمعسكرات التدريب وتم تجنيدهم.

تفرض الحرب ومآسيها على الأطفال النضوج بسرعة، ما يدفعهم للشعور بمسؤوليات لا تتناسب مع أعمارهم، فاعتقال بعضاً من أفراد الأسرة أو رؤية القصف الجوي الذي يخطف حياة أحبتهم أمام أعينهم أو التسبب بإصابتهم هي من أكبر الأسباب في تجنيد الأطفال.

«أحمد» طفل لم يبلغ السادسة عشرة من عمره، تم اعتقال شقيقه الأكبر أمامه منذ خمس سنين وشاهد كيف اعتدى عناصر الدورية بالضرب والإهانة عليه، ولم يمض وقت طويل حتى توفي والده أثناء عمله جراء غارة من طيران النظام.

يقول أحمد لزيتون: «لقد وعدت والدتي بأنني أنا من سيحرر أخي من السجن وأفتح له باب الزنزانة، وسأنتقم لوالدي الذي مات بلا ذنب، هذا النظام لا يفهم إلا منطق القوة، انضممت لإحدى الفصائل الجهادية وقاتلت معها حتى إصابتي برصاصة في إحدى قدمي ظللت بعدها ستة أشهر تحت العلاج لكنني كنت أتردد على مقر فصيلي أثناء العلاج كلما أتيح لي ذلك، وبكل تأكيد سأعود إلى القتال معهم حينما أصبح قادراً على القتال».

الطفل الذي لقب نفسه «أبو البراء» وهو مازال في الخامسة عشرة من عمره وهو من أهالي سهل الغاب، لا تختلف قصته ودوافعه عن أحمد وعثمان، فقد قتلت الطائرات أبيه وأخوه أثناء عملهم ما تركه هو وأمه وإخوته الصغار بلا معيل.

«أبو البراء» قال لزيتون: «قررت ترك المدرسة والانضمام إلى إحدى الفصائل المقاتلة براتب 50 دولاراً كل شهرين، ولم تمنعني والدتي من الانضمام بل شجعتني على ذلك رغم خوفها علي.

الدافع المعيشي أهم الأسباب

من البديهي أن توقف الكثير من الأعمال نتيجة الحرب أنتجت شريحة واسعة من أرباب البيوت العاطلين عن العمل في وقت تشهد فيه المناطق المحررة ارتفاعا هائلا بالأسعار، كما خسرت شريحة واسعة منهم وظائفها ما وضع نسبة عالية من العائلات أمام الفاقة والجوع.

رواتب المقاتلين التي يتقاضونها من فصائلهم دفعت بالكثير من الأطفال وذويهم للتفكير في التحاقهم بتلك الفصائل لمساعدة أسرهم، وهو ما قاله الطفل "هاني" 17 عاماً من ريف إدلب عن انضمامه للقتال في إحدى الكتائب المعارضة قبل سنتين.

ويروي الطفل هاني لزيتون كيف انضم إلى إحدى الفصائل، قائلاً: "بعد أن بدأنا بالانقطاع عن المدرسة لفترات طويلة، كان لابد من أن أساعد أهلي فعملت بإحدى محلات المنطقة الصناعية، كان رفاقي يأتون مرتدين زيهم العسكري ويركبون السيارات التي تنتصب عليها الأسلحة الرشاشة وبينما كنت أنا أساعد في إصلاح سياراتهم، شجعوني بالانتساب إليهم والخضوع لدورة شرعية".

وتابع: "برفقة أحد أصدقائي حضرت إحدى الدروس الدينية في مقر الفصيل الذي ينتمي إليه، وتابعت الحضور لرغبتي في الانضمام إليهم وبأن أكون منهم، ما يؤمن لي دخلاً أفضل من دخلي في المنطقة الصناعية، كما أنه يمكنني من مرافقة أصدقائي وخدمة الثورة في آنٍ واحد".

ونفى هاني أن يكون قد حصل على موافقة أهله، ولا سيما والدته التي منعته مراراً من الذهاب إلى مقره بعد أن علمت بقراره خوفاً عليه، حيث قال: "قررت الانضمام بشكل رسمي لإحدى الفصائل، وانضممت إلى إحدى الدورات التدريبية، وبقيت لمدة ثلاثة أيام خارج المنزل دون أن أخبر أسرتي، وحين انتهيت من الدورة تسلمت سلاحاً، وأخبروني أنني أصبحت الآن واحداً منهم وتحت حمايتهم".

أطفال المخيمات أكثر استعدادا

يعاني الأطفال اللاجئون في المخيمات من ظروف معيشية سيئة وصعوبات ورضوض نفسية دفعت البعض منهم إلى الانضمام بسن مبكرة إلى الفصائل وحمل السلاح، قسم لا بأس به منهم انضم بعد موافقة الأهل.
يقول أحد القائمين على حملة «أطفال لا جنود»: «إن أغلب الأطفال الذين يتم تجنيدهم هم من أطفال المخيمات وخاصة الأطفال الأيتام الذين توفي والداهم، إذ انضم أكثر من 57 طفلاً خلال شهر واحد إلى معسكرات التدريب، حيث تعتمد حملات التجنيد بشكل مباشر على الجهاد المقدس الواجب على كل صغير وكبير والدفاع عن العرض والدين والوطن، وهو ما يتلقفه أطفال المخيمات بشكل مباشر للخلاص من واقعهم الصعب والحياة الضيقة التي يعيشونها».

وتمارس جميع الأطراف في سوريا تلك الوسائل ولا تقتصر على طرف أو أطراف معينة ففصائل الجيش الحر والجماعات الإسلامية وميليشيات النظام الغير رسمية وتنظيم داعش كلها تورطت في عمليات تجنيد الأطفال.

حملات توعية للحد من تجنيد الأطفال

انطلقت حملة «أطفال لا جنود» في الخامس عشر من أيار من عام 2016، للتوعية بمخاطر عملية تجنيد الأطفال من قبل بعض قوات الفصائل المعارضة وخاصة في مناطق الشمال السوري في محافظة إدلب وريفها وريف حلب الغربي.

وقال مدير الحملة «عاصم زيدان» لزيتون: «إنّ تجنيد الأطفال كارثة تهدد الطفولة في سوريا ولص خبيث يستغل أوضاع الأهالي ليحول أطفالهم إلى وحوش ضارية وخاصة في الشمال السوري، حيث أن لون الدم أقرب للطفل من علبة الألوان، والسلاح يحل محل الألعاب، ومعسكرات التدريب تحل بدل المدارس وتسرقهم من الحدائق والمتنزهات، كما تنذر بجيل أكثر وحشية وقسوة على مجتمعه».

ويضيف زيدان: «لم يعد المشهد غريباً وأنت تتنقل في شوارع المدن والبلدات عندما تقابل وجوه طفولية عابسة وهي تحمل السلاح على الحواجز وفي نقاط تمركز الفصائل المسلحة، فلا بد من الحد من هذه الظاهرة ومحاولة توعية الأطفال وذويهم والتنويه لخطورة تلك الظاهرة».

وعن تقبل الأهالي ونجاح الحملة قال زيدان: «لاقت الحملة تفاعلاً ايجابياً كبيراً من قبل الأهالي والمراكز التعليمية المتبقية ومراكز رعاية الطفل، بالمقابل عانى فريق الحملة من مضايقات وملاحقة بعض الفصائل، حيث قاموا بمسح بعض الكتابات وتمزيق البوسترات الخاصة بالحملة، والتي تم إلصاقها على جدران المدارس وأبواب المساجد وفي الشوارع والأماكن العامة».

وعن نتائج الحملة قال: «على المدى القريب كانت إيجابية وملموسة، حيث وثقنا قرابة 20 طفلاً تركوا معسكرات التجنيد وعادوا إلى منازلهم، بالإضافة لامتناع عشرات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 14 و17 عاماً من الالتحاق بمعسكرات التجنيد».

وعن إيجاد بدائل حقيقية لحمل الأطفال للسلاح، قال الاختصاصي النفسي للأطفال «مضر حبار» لزيتون:
«يحتاج الطفل الذي تم تجنيده إلى إعادة تأهيل، وانخراط هؤلاء الأطفال في المجتمع عملية معقدة، فمن السهل إخراج الطفل من الحرب، ولكن من الصعب إخراج الحرب منه، إذ يحتاج الأطفال إلى وضع مستقر وبعيد عن الخوف والقصف».
وأضاف: «وتتمثل بدائل حمل السلاح بعودة التعليم والمدارس الآمنة، إضافة لمصادر الدخل، وتأمين معيشة كريمة للأطفال وعائلاتهم، ونشر حملات للتوعية من مخاطر السلاح وحمله على حياة الطفل ونفسيته».

أساليب في ترغيب الأطفال

تقوم بعض الجماعات بإطلاق لقب جهادي على الطفل كأبي البراء وغيره، وهو ما يعطي الطفل انطباعاً بالبطولة والشجاعة، وما يحرض أنداده من الأطفال في الوقت ذاته للحصول على لقب مشابه بالانضمام إلى حمل السلاح.

وانتشرت صورة لأبي حذيفة وهو أحد الأطفال الذي لا يتجاوز 14 عاماً على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، والذي قُتل في ريف إدلب الشمالي جراء عبوة ناسفة استهدفت سيارة لإحدى الفصائل كان الطفل يستقلها، وبرر الفصيل وجوده بخضوعه لدورة شرعية ونفى أن يكون له دوراً قتالياً.
كما يتم استغلال الأطفال في الخدمة في المقرات مقابل أجور رمزية تترك الطفل في أماكن غاية في الخطورة وذلك بسبب استهداف المقرات من قبل الطيران الحربي، غير ما يراه الطفل من مشاهد عنيفة والاحتكام إلى السلاح وتفاخر العناصر بحمله.

كما يدفع بعض الأهالي بأبنائهم إلى الانضمام إلى المجموعات رغبة منهم بالحصول على حماية تلك المجموعات والحصول على مكاسب بسيطة لا يمكن أن تتناسب مع التفريط والخطر الذي يقع على أبنائهم.

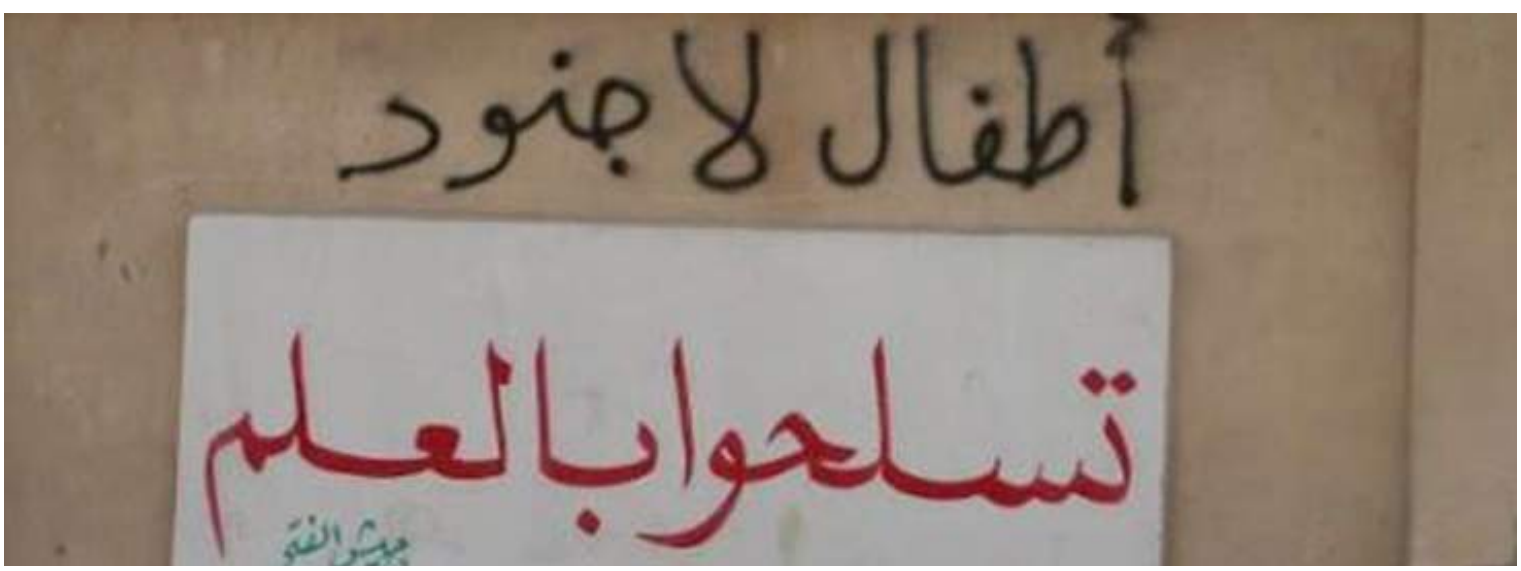

معلمو إدلب.. ضحية حرب التربيتين

أسوة بباقي السوريين دفع المعلمين فاتورة معاناتهم في الحرب السورية، فمن اعتقالهم على حواجز النظام أثناء توجههم لاستلام رواتبهم، إلى فصلهم من وظائفهم، إلى اتهاماتهم بالتعامل مع النظام وتقديم التقارير له من قبل بعض المؤسسات التربوية العاملة في مناطق المعارضة. يضاف إلى كل ما سبق استهداف المدارس بشكل رئيسي من قبل الطيران الحربي وسقوط الكثير من المعلمين قتلى أثناء أدائهم لواجبهم.

وعد البلخي

حواجز الاعتقال واللجنة الأمنية طريقة النظام في التخلص من المعلمين

أضحى المرور على حواجز النظام المنتشرة على أبواب مدينة حماه رعباً حقيقيا لكل معلم يغامر بالذهاب للحصول على راتبه، وهو ما أكدته حوادث الاعتقال التي جرت على تلك الحواجز التي لا تفرق بين مطلوب وبريء كما لا تميز بين ذكر وأنثى كما حدث مع معلمات تم اعتقالهن بشكل تعسفي.

وكان أحد حواجز النظام قد اعتقل في 25 نيسان 2016 ثلاث معلمات من محافظة إدلب أثناء توجههن لقبض الرواتب من مديرية التربية في حماة وهو ما نقله شهود عيان كانوا متواجدين في سيارة النقل ذاتها، فقد قامت قوات النظام بإنزال النسوة الثلاثة والطلب من السائق المغادرة، دون معرفة الأسباب.

كما قامت ميليشيا الدفاع الوطني في السقيلبية باعتقال عددٍ من المدرسين الذين طلبت منهم مديرية التربية مراجعة نقاط أمنية في جورين، أطلق سراح بعضهم بعد طلب فدية مالية بلغت 3 ملايين ليرة سورية واستلامها من ذويهم.

وتأتي معاناة المعلمين بعد أن أوقفت مديرية التربية بادلب العاملة في حماة رواتب الموظفين في بداية العام الماضي لتعود لتسليمها بعد عدة شهور لكن بشروط جديدة منها حضور المعلم بشخصه لاستلام راتبه.

هذا ما دفع الكثير من المعلمين إلى التخلي عن حقوقهم ورواتبهم والعزوف عن الذهاب إلى حماه وهي المركز الوحيد لاستلام الرواتب رغم أن مبلغ الراتب لا يزيد كثيراً عن تكاليف أجور النقل.

المعلم «أسامة باكير» من ريف إدلب قال لـ «زيتون»: «في بداية الثورة كنت أذهب إلى مناطق سيطرة النظام لأتقاضى راتبي، ولكن عندما ازداد الأمر سوءاً وأصبحت الحواجز لا تفرق بين أحد، انقطعت عن الذهاب وتوقف راتبي الذي هو مصدر دخلي الوحيد لي ولعائلتي، تم فصلي بعدها من قبل النظام بسبب تخلفي عن الالتحاق بالدوام والرواتب».

المعلمين ضحية التربيتين

تناوبت مديريتي التربية الحرة في إدلب، وتربية النظام في حماة، على إصدار جملة من البيانات والقرارات، كان الخاسر الوحيد فيها المعلمين والطلاب، وجاءت هذه البيانات في ظل محاولة تربية النظام التخلص من العدد الأكبر من المعلمين عبر فصل كل من يتعامل مع مديرية التربية الحرة في إدلب أو يتخلف عن الحضور لاستلام رواتبه.

وقد واصلت مديرية التربية التابعة للنظام إرسال كشوف فصل للمعلمين في المناطق المحررة بتهمة التعاون مع الإرهابيين على حد وصفهم، في الوقت الذي تعجز التربية الحرة عن احتواء كل المدرسين التابعين للنظام وعجزها عن تقديم الخدمات لكل مدارس المحافظة أيضاً.

هذا ما يؤكده المعلم المفصول «فراس قسوم» الذي قال لـ «زيتون»: «وضع التعليم سيء في إدلب وكذلك حال المعلمين، فنسبة مدارس النظام أكثر من 90٪ من المدارس، أما التابعة للتربية الحرة فدورها معدوم، وكل المدارس الموجودة على اختلاف تبعيتها سواء للنظام أو الحرة أو المعاهد الخاصة والمنظمات لم تستقطب أي مدرس مفصول، على الرغم من أن عدد المدرسين المفصولين في مدينة سراقب في الشهر العاشر من العام الماضي فقط، بلغ حوالي 39 معلماً، وأغلبهم تم إيقاف رواتبهم منذ عام 2014».

وكان لقرارات مديرية التربية الحرة والتي حاولت التضييق على مدارس النظام عبر عدة قرارات كانت قد اتخذتها دوراً في زيادة معاناة المعلمين، منها سحب أختام المدراء من مدارس النظام واحتفاظها بها، وتهديد مدراء المدارس بالعقوبة في حال تم مخاطبة مديرية النظام دون عرض الكتب عليها قبل إرسالها، واتهامهم بتسريب معلومات أمنية عن الفصائل وهو ما يهدد أمنهم وسلامتهم بحسب أحد المعلمين الذي فضل عدم ذكر اسمه.

وأصدرت مديرية التربية والتعليم الحرة في محافظة إدلب قراراً بتاريخ 16 كانون الثاني 2016 يلزم مدراء المدارس التابعة للنظام بإرسال نسخة من أي كتاب يصدر من المدارس لتربية النظام لمديرية التربية الحرة في إدلب.

كما ألزم القرار بإبلاغ المديرية بكل الاجتماعات التي يعقدها موجهي المدارس مسبقاً بالزمان والمكان ضمن محافظة إدلب ومنع تضمين أي شيء خارج العملية التعليمية في الكتب والاجتماعات، وبتسليم كافة الأختام الموجودة في المدارس التابعة للنظام إلى المجمعات التربوية التابعة لمديرية التربية الحرة في إدلب، وهددت بالعقوبة للمدارس التي تسوق للتسجيل في الامتحانات أو تقوم بالتسجيل لها.

مدير دائرة الإعلام بالتربية والتعليم في محافظة إدلب "مصطفى حاج علي" قال موضحاً لزيتون:

«وصل إلى هيئة القضاء في إدلب المدينة عدة شكاوى حول ما يرفعه معلمو النظام وموجهوه، ومن بينها لوائح اسمية عشوائية للطلاب والمدرسين، بالإضافة إلى تحديد المقرات الأمنية على أنها تتبع لجبهة فتح الشام وغيرها، لذلك قامت إدارة إدلب باعتقال مشرفي مدارس النظام والتحقيق معهم، وتبين أن من يرفع تلك اللوائح هم مدراء المدارس لأنهم من يملكون الأختام، لذلك ستقوم المديرية بسحب تلك الأختام، واقتصارها على مشرفي مدارس النظام فقط».

"عبد الله أبو خزيمة" أحد المدرسين الذين تم فصلهم من قبل مديرية النظام قال لـ "زيتون": "إن أغلب المعلمين الذين ما زالوا يدرسون في مدارس النظام يعملون بدافع أخلاقي، وبعضهم يتسرب من الدوام بسبب عدم وجود مرتب شهري يضمن لهم لقمة عيشهم"، مشيراً إلى أن من حق أي معلم بأن يترك مدرسته ويذهب من أجل البحث عن عمل يساعده على العيش في ظل الظروف الصعبة وغلاء العيش.

مستقبل مجهول للمفصولين

وأضاف «أبو خزيمة»: «مستقبلنا مجهول فالمعلم المفصول لم يحصل حتى ولو على جزء بسيط من حقوقه، كان يعاني عندما كان يتقاضى راتبه من النظام، والآن يعاني من عدم وجود فرصة له ضمن خطط التربية الحرة، فالغالبية لم يتم تعيينهم في مدارس التربية الحرة، وكان من الأجدر أن يتم تعيننا في المدارس التي كنا بها سابقاً، ولكن ما حدث ضمن المسابقات التي أجريت من قبل التربية هو أن تم تعيين عدد قليل جداً من المعلمين المفصولين في غير أماكنهم، ومنهم خارج مدنهم، وذلك لأن أغلب المدارس في مناطقنا تابعة للنظام، وهناك الكثير من المدرسين يتقاضون رواتبهم من عند النظام ويطلبون تأمين رواتب تعينهم على المعيشة ليتركوا مدارس النظام».

ورأى أن الحل يكون عبر تفعيل دور المجالس المحلية، والتي تكفلت برواتب موظفي الكهرباء وعمال المياه فاستمروا على رأس عملهم، بينما كانت الفئة المظلومة هي فئة المعلمين التي لم تحظى بأي دعم مالي ولو جزئي، فالدعم المالي هو السبيل لإعادة هيكلة عمل المعلمين والمدارس بشكل منتظم، حسب رأيه.

أما المعلم «فراس قسوم» قال: «في الوقت الذي تفصل تربية النظام المعلمين وتعتقلهم أو توقف صرف رواتبهم، لم تستطع التربية الحرة حتى الآن توفير وظيفة أو دعم لنا، بل على العكس من ذلك قامت التربية الحرة بتعيين عددٍ من خريجي المعاهد الخاصة التي تم افتتاحها في إدلب وريفها، وذلك على حساب المعلمين من حملة الإجازة الجامعية والمفصولين من قبل النظام، مما زاد الأمور سوءً، فالتعليم أصبح تجارة وليس مسؤولية وأغلب المعلمين ظلموا بالحصول على حقوقهم أو دعمهم وتعويضهم بوظيفة بسبب فصلهم وانقطاع رواتبهم».

في حين انتقد المعلم «محمد العمر» الدور الذي تقوم به المنظمات في انتقاء المعلمين، حيث لم تستطع استيعاب المدرسين ذوي الخبرة، واستقدمت مدرسين ذوي شهادات أقل كفاءة لا يمكنهم تطوير مستوى الطلاب.

أحد معلمي ريف إدلب زيتون

وهذا ما أكده «باسل عبد الحميد» وهو والد أحد الطلاب في ريف إدلب، والذي وجد نفسه تائهاً في أن يرسل ابنه إلى مدارس النظام أم مدارس التربية الحرة، وعبر عن استيائه من إغلاق المدارس وعدم توحدها خصوصاً بعد القصف الدموي الذي تعرضت له المدارس الحرة وقال: «مدارس التربية الحرة تقدم الرعاية الأفضل والكتب والأقلام المجانية والمدارس التي تبنى تحت الأرض، ولكن مستوى الطلاب نتيجة للعطلة الطويلة جراء القصف أصبح متدنٍ جداً، بالمقابل مدارس النظام لا زالت تستقطب المدرسين ذوي الخبرة السابقة في تعليم الطلاب، ولكن الاثنتين عرضة للقصف».

أجور متواضعة للمعلمين

نائب نقيب المعلمين في سوريا «علي العتك» قال لزيتون:
«قام النظام بقطع رواتب كل معلم شارك بالثورة، وبلغ عدد المعلمين المفصولين من وظائفهم في سوريا حوالي 45 ألف معلم ، كما نزح الكثير من المعلمين الذين قصفت منازلهم فلم يبقى سوى 20 ألف معلم».
وأضاف: «بعد ست سنوات من عمر الثورة مازال هناك معلمين متطوعين، وآخرين تبنتهم مديرية التربية الحرة ضمن برنامج أو منحة إدارية، ويبلغ راتب المعلم 100 دولار فقط ضمن ثمانية شهور مقسومة إلى فصلين أثناء العام الدراسي، أما باقي أشهر السنة وأثناء العطلة الصيفية فلا يتقاضون أي راتب أو منحة».
وقال العتك: «لا يخفى على أحد أن القصف على المناطق المحررة أدى إلى هجرة الكثير من المعلمين، وتم الاستعاضة عن هؤلاء بطلاب الجامعات المتطوعين في التعليم لملء الشواغر ولكنه يبقى عملاً تطوعياً مؤقتاً».
الجدير بالذكر أن ضعف التمويل وعدم توافر استقرار مادي، هي إحدى المشكلات التي تسببت بتسرب المعلمين من مدارسهم، فما يواجهه قطاع المعلمين من تدني واضح في الراتب الشهري، والذي يبلغ في بعض المناطق السورية 50 دولاراً أمريكياً للمعلم شهرياً، مما يعتبر عاملاً رئيسيا في إحباط المعلمين الذين يحملون على عاتقهم مصاريف عائلاتهم بالكامل، مما قد يدفع بالعديد منهم في كثير من الأوقات إلى التخلي عن وظائفهم، والنزوح خارج البلاد.

«قام النظام بقطع رواتب كل معلم شارك بالثورة، وبلغ عدد المعلمين المفصولين من وظائفهم في سوريا حوالي 45 ألف معلم

التربية الحرة.. تخبّط في القرارات

انتخابات نقابة المعلمين في ريف إدلب زيتون

أصدرت مديرية التربية والتعليم الحرة بإدلب منذ بداية العام الماضي 2016 وحتى اليوم جملةً من القرارات، أظهرت تخبّطاً واضحاً في قراراتها، وضعفاً شديداً في تحمل مسؤوليتها تجاه أوضاع المعلمين، منها قرار إيقاف عمل منظمة غراس في جميع مدارس التربية بشكل نهائي بتاريخ 10 شباط2016، الذي نشرته على صفحة فيس بوك.

وجاء في القرار: "بناء على مقتضيات المصلحة العامة وحرصا على سير العمل يأمر بإيقاف عمل منظمة غراس في جميع مدارس تربية إدلب بشكل نهائي وذلك لرفضهم التعاون مع المجمع التربوي وعدم الالتزام بالمعايير المعمول بها في مديرية التربية والتعليم بإدلب".
وقرار فصل كل من يثبت أنه أرسل ابنه أو زوجته أو ابنته، إلى مناطق سيطرة النظام لتقديم امتحانات الشهادتين الثانوية والإعدادية، من العاملين في مديرية التربية، والصادر بتاريخ 22 أيار 2016.

وقالت مديرية التربية في مطلع القرار: بناء على مقتضيات المصلحة العامة وحرصاً على سير العمل، وعلى تعميمنا الصادر في 14 أيار 2016 والمتضمن منع سفر الطلاب والمدرسين إلى حماة ونظراً لخطورة ذهاب أبنائنا الطلاب إلى أماكن تواجد العصابة في حماة وما يتعرض له الطلاب من (اعتقال، تجنيد، اغتصاب) تقرر مديرية التربية:
1. يفصل كل عامل في مديرية التربية و التعليم يثبت أنه أرسل (ابنه، ابنته، زوجته) إلى مناطق النظام للمشاركة في العملية الامتحانية لشهادة التعليم الأساسي أو الثانوي.
2. لا يقبل أي طالب تقدم عند النظام في الثانويات العامة التابعة لمديرية التربية و التعليم في إدلب.

3. كل طالب يحصل على شهادتين من النظام و من المديرية تلغى الشهادة ويفصل من مدارسنا.
4. يمنع على كل طالب حصل على شهادة الثانوية العامة دورة 2015_2016 من التسجيل في جامعات و معاهد الثورة.
5 . يحال إلى القضاء كل من يثبت عليه أنه أرسل ابنه أو ابنته أو زوجته إلى مناطق النظام.
وجاء هذا القرار بعدما وصل إلى مدينة حماة، أكثر من 7000 طالب في الشهادة الإعدادية من محافظة إدلب لتقديم الامتحانات، بحسب ما أعلنته حينها وكالة سانا التابعة لنظام الأسد.

إدارة إدلب تلغي قرار خاص بطلاب مناطق النظام

ألغت "إدارة إدلب"، القرار السابق بتاريخ 29 أيار 2016، وذلك نتيجة للضجة الكبيرة والاستياء اللذين أحدثهما القرار في ريف إدلب، والذي فندت "زيتون" بوقت سابق الجوانب السلبية له.

وقالت إدارة إدلب عبر صفحتها في "فيسبوك": "بناءً على مقتضيات المصلحة العامة يُلغى التعميم الصادر عن مديرية التربية والتعليم في محافظة إدلب الصادر في 21 أيار 2016 المتعلق بموضوع فرض العقوبات على الطلاب الذين سيتقدمون للامتحانات عند النظام".

وقرار منع الطلاب من التسجيل في امتحانات الشهادتين الأساسية والثانوية بأفرعهما في مناطق النظام، والذي أصدرته إدارة إدلب في 13 كانون الأول 2016، ومنعت فيه الإداريين والعاملين في مديرية التربية والتعليم بمحافظة إدلب وريفها التسجيل للطلاب في امتحانات الشهادة الأساسية والثانوية العامة والمهنية التابعة للنظام، محذرةً كل من يخالف القرار بتعرضه للمساءلة القانونية.

وفي السياق أصدرت مديرية التربية قراراً يُطلب فيه من كافة المدرسين والمعلمين في مديرية التربية والتعليم بإدلب اصطحاب الشهادة الأصلية عند قبض الرواتب ويحرم من لم يحضر شهادته اعتباراً من الشهر التالي.

كما أصدرت مديرية التربية والتعليم في محافظة إدلب قبل ذلك بأيام، قراراً يمنع عمل المعاهد الخاصة والدورات التعليمية في المحافظة أثناء الدوام الرسمي للمدارس، بحجة تسرب عدد من الطلاب من دوامهم المدرسي وذهابهم لتلك المعاهد في وقت الدوام الرسمي، ولتبيان إن كانت هذه المدارس تأخذ دور المدارس الخاصة أم مجرد معاهد تقوية ودروس خاصة، وهو ما يترتب عليه ترخيص على أنها مدارس خاصة وليست معاهد».

وفي النهاية يظل الخاسر الوحيد في كافة الظروف هم طلاب وطالبات إدلب، إضافة للمعلمين الذين يقدمون تضحيات كبيرة في سبيل تعليم الطلاب من أبناء المحافظة والنازحين إليها، لبناء جيل سلاحه العلم، في ظل النقص الحاصل في المستلزمات والقصف الجوي الممنهج للمدارس والحرب المفتوحة بين مديريتي التعليم الحرة والتابعة للنظام.

يُلغى التعميم الصادر عن مديرية التربية والتعليم في محافظة إدلب الصادر في 21 أيار 2016 المتعلق بموضوع فرض العقوبات على الطلاب الذين سيتقدمون للامتحانات عند النظام".

شرعية المجالس المحلية في إدلب

تختلف المجالس المحلية في محافظة إدلب من حيث القوة والفاعلية والاستقرار، لكنها تتشابه في معظمها بآلية تشكيلها ومشروعيتها في نظر الأهالي، إلا في بعض الحالات النادرة.

فبعد أن ظهرت كتنسيقيات اتخذت أشكالاً مختلفة في مسيرة تطورها وطرق تشكيلها من تعيين لأعضاء هذه المجالس إلى توافق على أسمائهم إلى انتخابهم من قبل مجالس أعلى أو هيئات ناخبة.

«زيتون» رصدت تنوع طرق وآليات تشكيلات المجالس المحلية الأخيرة في بعض مدن وبلدات محافظة إدلب، وآراء بعض الأهالي والمسؤولين في تلك التشكيلات من ناحية شرعيتها ومدى مشاركة الأهالي في اختيارها ورضاهم عنها.

محلي كفرعويد.. مصير 15 ألف نسمة مرهون برأي 18 مندوب

أعيد انتخاب آخر تشكيلة للمجلس المحلي في بلدة كفر عويد في 2017/1/7، وأثارت عملية التشكيل ضجةً واسعة بين الأهالي، حيث لم يسمع بها الكثيرون، واعتمدت عملية اختيار أعضاء المجلس ورؤساء المكاتب، على انتخابات سرية شارك فيها ممثل عن كل عائلة من عائلات البلدة، وخرجت بتشكيلة جديدة- قديمة، حيث لم تتغير سوى أربعة أسماء في التشكيلة الجديدة عنها في القديمة.

وتباينت آراء أهالي البلدة بين مؤيد للتشكيلة الجديدة وطريقة اختيارها وبين معترض عليها.

رئيس المجلس المحلي لبلدة كفرعويد «علاء الدده» قال: «بعد التشاور مع كبار البلدة ووجهائها والمجلس العسكري في البلدة، وضعت آلية للانتخابات، حيث تُمثل كل عائلة في البلدة بمندوب يحق له الانتخاب، ويفتح باب الترشح لمن يريد من أهل القرية، حيث بلغ عدد المندوبين 18 مندوبا، حسب عدد العائلات الموجودة في البلدة، وكانت عملية الاقتراع سرية، ونجح رئيس المجلس ب 15 صوتا، ودخل للمجلس أربعة وجوه جديدة».

في حين كان للأهالي رأي آخر في التشكيل والطريقة، حيث قال «حسن الحسن» أحد أهالي بلدة كفرعويد، لـ «زيتون»: «إن هذا المجلس يمثل نفسه فقط»، كما اعترض «حسن» على آلية التشكيل، قائلاً: «إن آلية تشكيل المجلس المحلي مجحفة، ولا تعبر عن رأي كل الأهالي فمصير 15000 نسمة مرهونة بأصوات 18 مندوباً أو ممثلاً، عدا عن ذلك هنالك كثيرون لا يرضون عن اختيار مندوبيهم، والمندوبين لم يشاوروا من يمثلونهم، وأنا شخصياً غير راض عن تمثيل مندوب عائلتي فهو لا يعبر عن رأيي».

وأضاف: «يجب أن تشمل عملية الانتخابات فئات أكثر من المجتمع، ولا سيما الفئات المثقفة والشبابية ذات الخبرة».

«المجلس المحلي في مدينة كفرنبل.. من اختيار 8 مندوبين»

مرّ تشكيل المجلس المحلي لمدينة كفرنبل بمراحل عديدة من توافق عائلات ووجهاء ونشطاء المدينة بوجود ممثل لكل عائلة في المجلس، إلى الترشيح والانتخابات كما كان من المفترض أن تكون عليه في الدورة الأخيرة التي تمت في الفترة ما بين شهري تشرين الأول والثاني من عام 2016.

«عبد الرزاق الحمود» وهو واحد من مؤسسي المجلس المحلي في مدينة كفرنبل، قال في حديث لـ «زيتون»: «في الدورة الخامسة والأخيرة للمجلس، والتي جرت في تشرين الثاني من عام 2016، تم الإعلان عن الترشح لعضوية المجلس في بداية الشهر العاشر، واستمر قبول طلبات الترشيح لمدة أسبوع، حيث ترشح بحدود 40 شخصاً من مختلف الكفاءات، ليتم اعتماد 28

عضواً، وذلك من قبل اللجنة التحضيرية للانتخابات».

رئيس اللجنة التحضيرية لانتخابات المجلس المحلي في مدينة كفرنبل "عفيف العمور" قال في حديث لزيتون: "تتشكل اللجنة التحضيرية للانتخابات من مندوبين عن خمسة قطاعات، قُسمت إليها المدينة، بحيث يكون لكل قطاع مندوب أو أكثر حسب الكثافة السكانية، ولم نتمكن من إجراء انتخابات نتيجة للظروف المأساوية التي عصفت بالمدينة، وإنما قام ثمانية أعضاء هم مندوبي القطاعات الخمسة بالتشاور فيما بينهم إلى أن وصلنا للتشكيلة التي أعلن عنها».

وتباينت آراء الأهالي في المدينة حول الطريقة التي تم بها تعيين أعضاء المجلس، فقال «مهدي الشاهين»: «إن تشكيل المجلس في هذه الدورة تم بطريقة شبه انتقائية وفيها العديد من المحسوبيات، وأعتقد أن اللجنة الموكلة بانتخاب المجلس لا تمثل كافة فئات وآراء أهالي المدينة».

وشدد بدوره المحامي "غازي المحمد" على ضرورة تطوير العملية الانتخابية لممثلي الأهالي في مجالسهم وقال في حديث لـ «زيتون»: «لم يرتقي التشكيل الجديد للمجلس المحلي إلى المستوى الذي يمكننا أن نصفه بالمقبول، إذ أنه مهما كانت الظروف لا بد من إيجاد طريقة للاستعانة بكوادر قانونية بديلة للانتخاب يمكنها أن تشمل فئة أوسع من الأهالي، وهذه الكوادر القانونية مغيبة حالياً بشكل كلي عن تشكيل المجلس ولا أعتقد أن هذا التشكيل يحظى بموافقة 10 ٪ من الشعب».

أما المهندس «زياد الرسلان» فكان من المتفائلين بنجاح المجلس، إلا أنه يرى أن هناك بعض الشوائب التي يمكن تجاوزها في حال كان هناك إصراراً على الرقي بالعملية الانتخابية، وقال: «نتمنى أن تكون دورة المجلس ملائمة، وأن تكون قد ابتعدت في التشكيل عن الولاءات، ونأمل أن يشتمل المجلس على الكفاءات الراغبة في العمل بهذا المجال».

بعد استقالة رئيسه السابق.. تشكيلة جديدة في النيرب بقرار من مجلس الشورى والفصائل

أعلن رئيس المجلس المحلي في بلدة النيرب مصطفى أسعد، الخميس 5 كانون الثاني 2017، عن استقالته من رئاسة المجلس في بيان نشره المجلس على صفحة «النيرب المكتب الإعلامي الموحد».

وعلق رئيس المجلس على القرار في اتصال مع «زيتون» بأنه خطوة لإفساح المجال للجيل الصاعد لتشكيل مجلس جديد، وضخ دماء جديدة في المجلس من أجل زيادة النشاط ورفع كفاءة العمل».

وأضاف «أسعد» بأنه قضى فترة خمس سنوات في المجلس وهي فترة طويلة جدا ويرفض الترشح لفترة أخرى، متمنيا مشاركة الجميع في اختيار المجلس القادم».

ليتم بعد ذلك تشكيل المجلس المحلي الجديد برئاسة «عبد الحميد الحسن»، وبصبغة توافقية بين عائلات البلدة.

«مصطفى الأسعد» رئيس مجلس المحلي السابق في بلدة النيرب قال لزيتون: «بعد استلامي لمدة خمس سنوات للمجلس المحلي في بلدة النيرب وذلك منذ بدء تشكيل المجالس في الريحانية بتركيا وحتى نهاية عام 2016، كان من الضروري أن أفسح المجال لأشخاص ودماء جديدة، فقمت كرئيس للمجلس بحل المجلس بشكل كامل في بداية العام الحالي، وطالبت بتشكيل مجلس جديد مع رفضي المسبق للمشاركة به».

وأضاف: «حدثت خلافات كبيرة بعد حل المجلس واستمرت الخلافات لمدة شهر ونصف، لم يتم الاتفاق فيها على مجلس جديد بسبب الخلافات بين الأهالي والتوافقات بين الفصائل، إلى أن تم التوصل إلى تشكيل مجلس ضعيف وشكلي لمدة عشرة أيام فقط، ومع استمرار الخلافات قامت شخصيات من ذوي الخبرة بالتدخل وتم التوصل إلى وجوب تشكيل مجلس آخر يكون أكثر خبرة وشمولية، وتم اقتراحي كرئيس للمجلس الجديد لكنني رفضت».

وتابع «الأسعد»: «قام مجلس مجلس الشورى في بلدة النيرب بعد ترميمه بتوكيل رئيس مجلس الشورى (مصطفى عبد القادر الصطوف) ليكون الجهة التي يتم تقديم طلبات الترشح لعضوية المجلس إليها، وتقدم 25 شخصاً من كافة العائلات في البلدة، وتم تحديد موعد اجتمعت به الفصائل الثورية الثلاثة في البلدة مع مجلس الشورى، وقاموا باختيار رئيس وأعضاء المجلس المحلي بشكل توافقي بدون عملية انتخابية».

وقوبلت الطريقة التي تم بها تشكيل المجلس المحلي الجديد في بلدة النيرب باستياء شعبي عام، حيث انتشرت بعض الكتابات المسيئة للمجلس المحلي على جدران بلدة النيرب ولم يعرف إن كانت انتقادات لطريقة تشكيل المجلس أم لأشخاص بعينهم أم أنها مجرد كتابات لإثارة الفوضى.

156 عضوا في هيئة ناخبة.. انتخبوا أعضاء محلي سراقب لتعزيز الثقة ومشاركة للمواطن

أحد مؤسسي المجلس المحلي في سراقب وريفها «أسامة الحسين» قال لزيتون: «إن أبرز المشاكل التي واجهت المجلس المحلي في سراقب في مرحلة تكوينه هي «أزمة الانتخابات» التي مرت بتجارب فاشلة في أغلبها، بسبب الاعتراضات على الأسماء الفائزة والخلافات على الشروط، فكانت الدورة التأسيسية الأولى عبارة عن شخصيات متوافق عليها من الفعاليات الثورية، وذلك في 2013/1/1، حيث تم تكوين المجلس المحلي برئاسة المهندس «نهاد الشيخ علي»، تلاها تجربة انتخابية، فشلت بسبب الأوضاع الأمنية والاختلاف على النظام الداخلي، ومن ثم ثلاث دورات توافقية، أما في الدورة الخامسة فقد تم تكليف «أحمد الخطيب» برئاسة المجلس، بعد توافق شريحة أوسع من الحراك المدني، لتوجد بعدها أول تجربة انتخابية ناجحة، وذلك في الدورة السادسة للمجلس المحلي في سراقب وريفها، والتي جرت في نيسان 2016، وانتهت بانتخاب «إبراهيم باريش» رئيساً للمجلس الحالي، من قبل هيئة ناخبة تعرف باسم مجلس الأعيان، والمكونة من 156 عضواً».

ولكن الجديد الذي أحدثه المجلس المحلي لمدينة سراقب وريفها بعد تشكيله، والخطوتين الأبرز على طريق الوصول إلى شرعية أكبر تستدرك النقص الحاصل في عدد المنتخبين، هما أولاً تفعيل عمل مكتب مساعدة المواطن على خلاف بقية المجالس المحلية، وثانياً مشاركة الأهالي في عملية اتخاذ قرارات المجلس، واختيار المشاريع حسب الأولوية من خلال اجتماعات متكررة مع الأهالي ومناقشتهم واستطلاع آرائهم استناداً إلى نتائج استبيانات مكتب مساعدة المواطن، وهو المجلس الأول في ريف إدلب الذي يقوم بهذه الخطوة، فقد عقد المجلس المحلي بالتعاون مع مكتب مساعدة المواطن مساء الأربعاء 2017/1/5، اجتماعاً في منتدى بوابة إدلب، ضم كلاً من: أعضاء المجلس المحلي ومدراء المكاتب والدوائر

التابعة للمجلس وأعضاء من مجلسي الشورى المدني والأعيان وعدد من الأهالي.
وجاء الاجتماع العام بين المجلس المحلي والمواطنين، بهدف تعزيز الثقة بين الطرفين، وتوضيح ما قدمه المجلس خلال العام الماضي، وطرح أفكار وأسئلة من المواطنين من أجل دعم خطة العام المقبل.

وحول ذلك قال "محمد مصفرة" مدير مكتب العلاقات الخارجية في المجلس المحلي في مدينة سراقب وريفها في حديث خاص لـ "زيتون": "اللقاء تم بناء على دعوة من مكتب مساعدة المواطن، وذلك لتقديم ما تم انجازه خلال عام 2016، والرؤية الموضوعة لدى كل مكتب من مكاتب المجلس في عام 2017".

وأضاف: "اللقاء كان مهماً وضرورياً لعدة أسباب: أولاً لأن اللقاءات الجماهيرية تساعد بتقريب وجهات النظر بين المواطن والمجلس، وثانياً لشرح آلية العمل خلال الفترة السابقة واللاحقة".
وتابع "مصفرة": "تم خلال اللقاء استعراض ما تم إنجازه في العام الماضي من مشاريع خدمية وغير خدمية، وتم توجيه الأخوة في مكتب مساعدة المواطن لإجراء استبيان عند شريحة كبيرة من المواطنين، ومن ثم تحليل البيانات لتحديد الأولويات في المشاريع بالنسبة للمواطنين لتنفيذها خلال الفترة القادمة".

محلي أطمة بحث عن الطريقة الأفضل لتشكيل المجلس في محاولة متميزة لم يُكتب لها النجاح

قبل موعد نهاية ولاية المجلس المحلي في مدينة أطمة، قام المجلس بدعوة الأهالي للمشاركة بالتصويت على استبيان نشره على صفحته الالكترونية في فيس بوك، وذلك في نهاية كانون الأول من العام الماضي 2016، من أجل الوصول إلى الطريقة الأفضل في اختيار أعضاء المجلس المحلي الجديد، نظرا لاقتراب نهاية ولاية المجلس القديم في 18/2/2017.

وحدد الاستبيان ثلاث طرق لتشكيل المجلس المحلي الجديد داعيًا المواطنين لاختيار الأنسب وذلك للاستئناس برأيهم الغير ملزم كما حدد المنشور.

الطريقة الأولى هي الانتخابات المفتوحة وحق الترشح والانتخاب للجميع نساء ورجال فوق 18 سنة، وبعد انتخاب أعضاء المجلس المحلي الذين يصل عددهم إلى 25 أو 27 عضواً، يقومون بتشكيل مكتب تنفيذي مكون من 11 عضواً، يقوم باختيارهم أحد الناجحين الأكثر أصواتاً كما يختار أعضاء المكتب التنفيذي الذين يجب الموافقة عليهم من قبل أعضاء المجلس.

أما الطريقة الثانية التي حددها الاستبيان، فهي انتخابات وفقا لتمثيل عائلي وذلك بحسب عدد أفراد العائلة، ما قد يفضي إلى عدد أعضاء كبير قد يصل إلى 33 عضواً، يقومون بانتخاب أو تكليف أحدهم بتشكيل المكتب التنفيذي بالتوافق أو التعيين أو التصويت.

في حين أبقى الخيار الثالث الوضع على ما هو عليه من بقاء التمثيل العائلي وأن تحافظ كل عائلة على مقعدها السابق.

وتلى الاجتماع عدة اجتماعات أخرى لنفس الغاية، حيث كرر المجلس الدعوة في 2017/1/19، لأخذ آراء الأهالي وإعادة إطلاق المبادرة التي توقفت باستقالة اللجنة المكلفة بمتابعة أمور انتقال المجلس المحلي إلى المرحلة الآتية في 2017/2/18، والتي مهمتها استكمال الإجراءات المتعلقة بموضوع تشكيل المجلس وضمناً إجراء اقتراع بالصندوق لاختيار الآلية التي يريدها الأغلبية، ومتابعة تشكيل المجلس وفقاً لنتائج الاقتراع، إما بالتمثيل العائلي وفق مشروع نحن منكم (معكم)، أو وفق مشروع أطمة بيتنا، مع توجيه دعوة رسمية من قبل المجلس لممثلي المحكمة والفصائل العسكرية في البلدة لحضور الاجتماع وفقاً لما ورد في نص دعوة المجلس.

وانقسم أهالي بلدة أطمة إلى قسمين، القسم الأول يتمسك بالانتخاب الحر المباشر ويرى أن المجلس المحلي هو السلطة العليا ولا يجوز أن تكون هناك سلطة أخرى لها حق الرقابة عليه أو المحاسبة له، ويناصر هذا الفريق 450 عائلة من أهالي أطمة.
في حين يرى القسم الثاني أن التمثيل العائلي هو الأحق والأجدى، ويناصر هذه الفكرة 950 عائلة، ويقول هذا الفريق إن كل 100 عائلة ترشح ممثل واحد لها وبهذا يكون عدد أعضاء مجلس الأعيان 14 عضواً، وذلك نظراً لكون عدد عائلات بلدة أطمة 1400 عائلة.

ويقول أصحاب فكرة ممثلي العائلات بوجوب تشكيل مجلس للأعيان من ممثلي العائلات يكون السلطة العليا في البلدة، ويشرف على كل المجالات والسلطات من مجلس محلي وأمن وغيره، ويقوم بانتخاب المجلس المحلي وله سلطة محاسبة ورقابة على جميع مؤسسات البلدة.
فيما يرفض أصحاب فكرة الانتخابات وجود مجلس أعيان، كما يرفضون فكرة أن يكون هناك أية سلطة على المجلس المحلي، ويرون أن المجلس هو السلطة العليا في البلدة، وهو من يراقب نفسه.
وكانت ولاية المجلس المحلي القديم، قد انتهت بتاريخ 18 شباط 2017، ولكنه ما يزال موجوداً بمهمة تصريف أعمال، ريثما يتم الاتفاق على مجلس جديد. ويرى البعض من أهالي بلدة أطمة أن الاتفاق بين الطرفين شبه مستحيل، وذلك نظراً لتمسك كل فريق بموقفه، فقد قبل أنصار مجلس الأعيان بإجراء انتخابات مباشرة لكن مع تمسكهم المطلق والغير قابل للنقاش بفكرة سلطة الرقابة والمحاسبة لمجلس الأعيان على المجلس المحلي، كما قبل أنصار فكرة الانتخابات بالانضمام إلى مجلس الأعيان.
وعلى الرغم من التنازلات التي قدمها الطرفان-على حدّ تعبيرهما-، فقد حدث جدل وخلافات واتهامات بتزوير النتائج.

وأوضحت مصادر خاصة لزيتون أنه قد تم الكشف عن 400 عائلة إضافية ليصبح عدد عائلات أطمة 1800 عائلة، وهو ما تم رفضه من قبل فريق العائلات ليعود الخلاف إلى النقطة الأولى، وأن أنصار مجلس الأعيان قاموا بتشكيل مجلس للأعيان، وأنشأوا مقراً له، وهم يقومون حالياً بمحاورة العائلات التي تناصر الانتخابات، في الوقت الذي وضع أنصار الانتخابات أنفسهم تحت وصاية المجلس العسكري المقرب لهم ليقطعوا الطريق على الفريق الآخر.

هذا وما تزال الخلافات مسيطرة على البلدة بلا أمل للوصول إلى اتفاق قريب، والوصول إلى نجاح في محاولات لشرعية أعلى.

وعلى الرغم من التنازلات التي قدمها الطرفان-على حدّ تعبيرهما-، فقد حدث جدل وخلافات واتهامات بتزوير النتائج.

مدينة ادلب.. تجربة انتخابية متميزة

بـدأت صبـاح الثلاثـاء 2017/1/17، عمليـة انتخـاب مجلس محلي مدينـة إدلـب وهـي التجربة الأولى لاختيار مجلـس محلـي منـذ تحريـر المدينـة فـي الثامن والعشـرين من نيسـان عام 2015، إذ قام 1425 عضـواً من هيئة الناخبـة باختيار أعضـاء المجلـس المحلي الـ 25 والذين سـيختارون بدورهـم رئيسا للمجلس ونائب وثمانيـة أعضاء مكتب تنفيذي.

وعـن النظـام الداخلي للمجلـس المحلي قال عضو مجلس محافظة إدلب "سـليم الخضر": "المجلـس المحلـي سـيعتمد النظـام الداخلـي الخـاص بالمجالـس المحليـة والمعتمـد مـن قبـل مجلس المحافظة".

"فهـد أسـود" أحـد الناخبيـن عبر عن رأيه لزيتون: "تجربـة رائعـة قمـت بالاختيـار بـكل حرية مـن أعتقـد أنهـم أصحاب كفاءة وإخلاص فـي العمـل، بشـكل عام المرشـحون جلهم مـن أصحـاب الكفاءات والخبرات جمعية البيـت الإدلبي إحـدى الفعاليـات المدنيـة فـي المدينة كان لهـا نشـاط مميز حيـث دعـت الهيئـة الناخبـة والمرشـحين لاجتمـاع تـم خلالـه التعرف على المرشحين وخبراتهم.

"عبد اللطيف الرحابي" أحد المرشـحين والذي حضـر الاجتمـاع قـال لزيتـون: "الهـدف من الاجتمـاع كان التعرف على المرشـحين، حتى يكـون المواطـن على بينة مـن أمره، ويعرف لمن يعطي صوته».

إقبال جيد ولا معوقات

"محمـد وائـل جبـارة" رئيـس لجنـة مراقبة الانتخابات قال لزيتون عن عمل اللجنة: "صباح الثلاثـاء 2017/1/17، فـي تمـام السـاعة الثامنـة بـدأت العملية الانتخابيـة، وانحصـر عمل اللجنة في التأكد مـن الصناديق وختمها بالشمع الأحمر".

أمـا بخصـوص آليـة الاقتراع فيتم مطابقة اسـم الناخـب علـى الكمبيوتـر عند دخوله الصالـة، ويعطى ورقة مسـجل عليهـا رقمـه كمقترع، يقوم الناخب بتقديـم هويتـه مـع رقمه للصنـدوق الذي يقـوم بـدوره بالتأكد من وجود اسـمه ضمن قوائم الهيئـة الناخبة، ويقـوم أمين الصندوق بتسـليمه ورقة اقتراع مختومة، يدخل الناخب بعدها للغرفة السـرية لاختيار المرشحين، وقد وضعت قائمة بأسـماء جميـع المرشـحين مرتبة أبجديا، بعد ذلك يقـوم المقتـرع بوضع الورقة داخل الصندوق ويسـتلم بطاقته ويتم شـطب اسـمه مـن القائمة".

وحـول آراء المواطنين بالعمليـة الانتخابيـة قـال "محمـد عبـاس" لزيتـون: "الأمـور التنظيمية جيـدة جداً، أدليـت بصوتـي بكل سـهولة والأمـور كمـا رأيـت منضبطـة جـداً تنظيمياً".

هـذا ومـا تـزال آليـة تشـكيل المجالـس المحلية فـي محافظة إدلـب تمـر بمرحلـة التجريـب والبلـورة، متأثرة بمجمل الظروف الأمنيـة والعسـكرية فيهـا، وهـي فـي صـراع مـع الفصائـل والفوضـى والمنظمات الداعمـة، يتجلـى هذا الصراع في استقالات تشهدها أحياناً وفشل وتخبطات فـي العمل الإداري والتنظيمـي أحيانـاً أخـرى، يفضـي هذا التجاذب إلى انهيار الثقـة غالباً بينها وبين المواطن المراقب.

رسالة من الداخل

ميسا المحمود

تسـتيقظ فجـراً، لترتيـب المنزل وتحضير الفطور يصحـو أبناؤها السـتة، كلٌ يريـد شـيئاً منهـا، وهـي تسعى وراء كل واحدٍ منهم على حِدة.

تحضر القهـوة لزوجها بينما يغسل وجهه ويغير ملابسه استعدادا للذهاب إلى عمله، تستعجل بالإفطار.

الأطفال حولها ينتظرون بنظرتهـا المبتسـمة أحيانا وعصبيتهـا الخفيفـة علـى أطفالهـا أحيانـاً أخرى توجه بعضهم وتستعجل الآخر.

مـا إن ينتهـي الإفطار حتى يتوجـه زوجهـا إلـى العمل وأبناءها إلى السـاحة للعب، بينمـا يظـل الصغـار فـي المنزل.

أمـا هـي فتتابـع عملها في المنزل، والخوف على زوجها يلازمهـا، لم تسـتطع إلا أن تسـترق لحظـات لتمسـك الهاتـف وتتصـل بإخوتهـا لتعلم منهـم إن كان زوجها قد وصل أم لا؟

صـوت الطيـران يفاجئهـا ويهـدر فـي الأجـواء، والقبضات تُحـذّر «لقد أخذ الطيار محور التنفيذ».

وبينمـا هـي تطمئـن على زوجها غير آبهةٍ بسواه، وإذ بصفير الصاروخ يهدر فوق منزلها

صرخـت «عمـرة» وصـرخ أبناؤها السـتة معها، هُـدم البيت فوقها، وهي ممسـكة بهاتفهـا ومائـدة الإفطـار الأخيـر مازالت على الأرض، وصغارها من لهيب الصاروخ احترقوا.

أمـا «عمرة» لـم تنطق بعد آخـر كلمـة كتبتهـا علـى الهاتف وصوتها الذي سجلته وهي تسأل هل وصل زوجي عبد الناصر.

اختطاف الأطفال في إدلب ليست ظاهرة

لم تشفع لهم براءتهم في تجنب آثار الحرب الدائرة في سوريا، التي لم تقتصر فقط على قصف أو قتل أو تشريد أو غير ذلك، وإنما امتدتْ لتصلَ إلى حالاتٍ الاختطاف المتكررة حتى من أكثر المواقع أمناً في نظرهم، فمن أمام مدارسهم إلى أبواب منازلهم، ظهرت عدة حالات اختطاف ولأسباب منها ما عُرف ومنها ما لا يزال مجهولاً، تماماً كما هو الحال بالنسبة لمصير بعض الأطفال المختطفين والذين لم يعودوا حتى الآن إلى منازلهم.

وضحة العثمان

اختطاف من أحد شوارع المدينة

حاول ملثمون مساء الاثنين 7 تشرين الثاني 2016، اختطاف الطفل «مصطفى الحناك» البالغ من العمر 12 عاماً، وذلك في أحد شوارع مدينة كفرنبل، وهو في طريق عودته إلى منزله.
وفشل الملثمون في اختطاف الطفل مصطفى، الذي تمكن من اللجوء إلى أحد المنازل القريبة من مكان الحادثة.
وكان الملثمين حاولوا اختطاف الطفل «مصطفى»، عبر محاولة وضعه في سرفيس مغلق (فان) لونه فضي، وفشلوا في ذلك، دون أن يتمكن «مصطفى» من التعرف عليهم.
وعاد الطفل «مصطفى» إلى منزله، وهو في وضع نفسيٍّ سيء، حيث لمَ يستطع التحدّث إلا بعد مرور ساعات على الحادثة، مؤكداً عدم تعرفه على أيٍّ من الملثمين.

اختطاف من أمام المنزل أقدم مجهولون مساء السبت 25 شباط الماضي، على اختطاف الطفل «عمران رشاد البصل»، البالغ من العمر 12 عاماً، وذلك من أمام منزله في بلدة «كفروما» بريف معرة النعمان.

وكان شخصان قد نزلا من سرفيس مغلق «فان» أسود اللون، وحملا الطفل «عمران» ووضعاه في السيارة التي انطلقت سريعاً، قبل أن يتم العثور عليه بعد عدة ساعات مرمياً في ساحة الجامع الكبير في البلدة، وعلى جسده آثار تعذيب وضرب شديد، وتم نقل الطفل إلى المستشفى وهو بحالة حرجة، وتبين بعدها أن الجهة التي اختطفت الطفل «عمران» كانت تريد الحصول منه على معلومات معينة تتعلق بأقارب له في قوات المعارضة، وفقاً لما نقلته «الاتحاد برس».

خطف من أمام المنزل

قام مجهولون في صباح يوم الثلاثاء 16 شباط الماضي، باختطاف الطفلة «فاطمة حسين العمر»، البالغة من العمر 14 عاماً، من على باب منزلها بعد أن قاموا بقرع باب المنزل الواقع في قرية «آفس» شمال مدينة سراقب، وحين فتحت لهم الطفلة «فاطمة» الباب، قاموا باختطافها على الفور، دون معرفة السبب.

وقال أحد أقارب الفتاة لـ «زيتون»: «إن سكان من الحي قالوا أنهم شاهدوا سيارة سوداء اللون غريبة عن البلدة، من طراز (رانج روفر) مفيّمة، خرجت من ذات المكان الذي تقطن فيه الفتاة وبذات توقيت اختطافها.

وأضاف قريب الطفلة «فاطمة»: «إن والد فاطمة مريض بنوبات من الصرع، وهو موجود حالياً في ألمانيا بغرض العلاج، وكان قبلها يعمل في بلدية القرية (إفس)، مشيراً إلى أن الفتاة المختطفة هي الأكبر سناً لدى أسرتها، بينما يبلغ عمر أكبر شقيق ذكر لها 13 عاماً».

وعادت الطفلة «فاطمة» إلى منزلها بعد نحو أسبوعين من اختطافها، دون ذكر أية تفاصيل عن حادثة الاختطاف وأسبابها والجهة التي نفذتها.

اختطاف الأطفال حالات لا ظاهرة

حاولت بعض الجهات الترويج لحالات اختطاف التي استهدفت عدة أطفال في مواقع مختلفة من محافظة إدلب على أنها باتت ظاهرة مرعبة في المدينة، إلا أن مصادر عديدة في الشرطة الحرة أكّدت أنها مجرد حالات محدودة وعلى فترات زمنية متباعدة، منها ما فشل، ومنها ما نجح، ومنها ما عاد فيها الأطفال المختطفون، ومنها ما بقي مصيرهم مجهولاً حتى اللحظة، مؤكدين أن هناك أسباب مختلفة تقف خلف تلك الحالات، معظمها بعيد كل البعد عن الاختطاف بحدّ ذاته.

حيث تنوعت الأسباب بين حالات ضغط أو انتقام من قبل عائلة أو جهة ما على الأخرى نتيجة خلافات بينهما، ومنها ما ذهب فيها الأطفال بمحض إرادتهم، وتمّ الادّعاء بأنها حالة اختطاف، ومنها ما استهدف الفتيات بشكل خاص، مشيرةً إلى أن حالات الاختطاف في معظمها تمت في أوقات المساء، وغالباً بسيارات من نوع «فان»، والتي تم توثيقها أيضاً في كلٍّ من مدينة معرة النعمان في 16 تشرين الثاني من العام الماضي، والتي تم بواسطتها اختطاف الطفل «محمد ياسر الإبراهيم»، البالغ من العمر 14 عاماً، بالإضافة إلى حالة اختطاف لطفلة في العاشرة من عمرها، في بلدة سرمدا، وتم إلقاء القبض على الخاطفين وإعادة الطفلة إلى منزلها.
«عواد أبو محمد» رئيس الشرطة الحرة في مدينة سراقب قال لـ «زيتون»: «من خلال عملنا ومتابعتنا كشرطة حرة في مدينة سراقب لم يتم تسجيل أي شكوى عن حالة خطف للأطفال في المدينة، ولكن هذا لا ينفي حدوث بعض حالات الخطف النادرة في ريف إدلب، والتي تم إبلاغنا بها من قبل مركز الشرطة في إدلب، ولكن تبين فيما بعد أن أغلبها كان نتيجة مشاكل وخلافات شخصية».

وأضاف: «قبل فترة تقدم أحد أهالي مدينة سراقب بشكوى مفادها أن «سيارة فان» اعترضت ابنه على طريق المدرسة بحجة توصيله إلى البيت ولكن الطفل هرب والسيارة ذهبت، فحالات الخطف لا تعتبر مثبتة حتى يقوم ذوي الطفل المُختطَف بتقديم بشكوى رسمية يتم بناءً عليها كتابة ضبط أمني يتم توثيقه لبحث القضية، وحدث أكثر من مرة أن تقدم أهالي إلينا بشكاوى حول فقدان أطفالهم، تبيّن لاحقاً أن الطفل تغيّب عن منزله بمحض إرادته نتيجة خلافات عائلية مع أفراد أسرته».
ورأى «عواد» أن الترويج لحالات خطف الأطفال على أنها ظاهرة هو مجرد إشاعات لنشر الخلافات وزرع الكره وبث الخوف في نفوس الأهالي وترويعهم، وافقادهم الإحساس بالأمن والثقة بجهاز الشرطة الحرة والفصائل في المناطق المحررة.

هذا وتبقى حالات الاختطاف التي لا تزال محدودة ولم ترقى إلى مستوى ظاهرة في ريف إدلب، جزءاً من حالة انفلات أمنيٍّ كبير تشهده المحافظة منذ مدة وبشكل متزايدٍ وغير مسبوق، ربما كانَ بعض الأطفال جزءً من ضحاياها.

وكانت «زيتون» رصدت في تقريرٍ سابق بعنوان «الفلتان الأمني في ريف إدلب معركة صامتة»، وذلك في الأول من شباط الماضي، حيث رصد التقرير حالة الانفلات الأمني التي تشهدها مدن وبلدات محافظة إدلب، ووثقت جوانب مختلفة منها، وكيف تمّت بعض المحاولات للحدّ منها.

الكتاب الإلكتروني يحل محل الكتاب الورقي

«شـئنا أم أبينا نعيش انعطافاً جديداً في عصر الكتابة؛ تتراجع فيه وبسرعة قياسيّة الكتابة المطبوعة على الورق ليحل مكانها الكتابـة الرقميـة الافتراضيّة، وكمـا تحوّل النشـر من الرقن علـى الرقم الحجرية وجلود الحيوانات إلـى الكتابة الميكانيكية مع اختـراع المطبعة، فإن الكتـاب الإلكتروني أصبح يحل مكان الكتاب الورقي، ولا أجد غضاضة في ذلك، إذا ما استمرت عملية توصيل المعرفة ونشر الثقافة والتنوير»

خاص زيتون

كانـت هذه كلمـات الدكتور "خلدون النبواني" مؤسـس دار "كتابـوك" للنشـر الإلكترونـي فـي فرنسـا، وذلك فـي كلمة افتتاح الدار مطلع شهر كانون الأول عام 2015.

"زيتـون" التقـت الدكتـور خلـدون والـذي أوضـح لها أن الـدار تتيـح إمكانيـة نشـر الكتـب علـى موقعها الإلكترونـي، وبميـزات عديـدة، حيـث يحصـل الكتـاب علـى رقـم دولـيّ تمنحه المؤسسـات الثقافية الفرنسـية لحمايـة الملكية الفكرية، إضافة إلى الحماية مـن القرصنـة والنسـخ الإلكترونـي، وتأميـن لجنة قـراءة لتحديـد صلاحيـة النـص للنشـر، والتحريـر اللغـوي والفني للكتاب، كما يحصـل الكاتب على نسـبة 20٪ من المبيعات.

واعتبـر النبواني في حديثه لزيتـون أن القلـق والخـوف الـذي يصاحـب النشـر الإلكترونـي حاليـاً، أمـراً طبيعياً، وهو قلق لم يفارق أية مرحلة من مراحل التطور التكنولوجـي، وعبر لزيتون عـن ذلـك بقولـه: "لاشـك أننا نحـن الذين اعتدنا على الكتاب الورقيّ لعقود وألفنا احتضانه بين يدينا وتقليب صفحاته، نشعر بقلق يشابه ذلـك القلـق الذي شـعر به أفلاطـون إزاء ولادة الكتابة التـي راحـت تحـل يومهـا مـكان الحـوار الشـفاهيّ، أو بإحسـاس بالكـره الخفي للكتابـة الرقمية، كمـا أحس أسـلافنا الذيـن كانوا متعلقيـن بالمخطوطـات اليدوية حين داهمهم انفجار ثورة الطباعة الميكانيكية".

التكنولوجيا سـلاح ذو عدة حدود

هنـاك مشـكلة بنيويـة مُفارقة في ثورة المعلومات بحيث لـو أردنا الدقـة لقلنا هي ثـورة تدفق المعلومات بحيـث سـتجعلنا أميين جاهليـن. كل المعلومـات متاحة لذلك صـارت تُخزّن فـي الذاكـرة السـريعة أي ذاكـرة النسـيان بحيث يتم نسـيانها بسـرعة ليحـل مكانهـا شـيء جديـد. كل المعلومـات متاحـة لكن لم يعد هناك ثقافة مؤسّسـة وإنما ثقافة كلينكس سهلة، وتمتلـئ بـكل مخاطـره وأضـراره. الآن التكنولوجيا تهيمن على الذات وتستلبها دون باقٍ، وبما أن كل شـيء متـاح فلَم تعد هنـاك قيمة للشـيء، هكذا رأى النبواني الثقافة في ظل التكنولوجيا.

أما الإنسـان اليوم فبات في رأيته يُشـبه بطـل حكايات الرعـب الـذي يتـم التحكم بـه بواسـطة قـوّة خارجية فتجـد النـاس في الشـارع والحافـلات وفي البيوت، بل وأثنـاء الزيارات الشـخصية أو المحاضـرات والمؤتمرات عيونها مشـغولة بـ "Smart Phone" أو "I Pad" آخـر مشـتقات التكنولوجيـا ذات الانشطار شـبه الجرثومي، وتجـد آذانهـم موصولـة بسـماعات بحيـث يتم عزل الإنسان بشـكل شبه كامل عـن محيطـه، وعبـر الزمن ومع انتشـار الحداثة حصلت مسـافة أقصت الإنسان عن الطبيعـة فـازداد المحيـط الإسـمنتي وقل حيـز الأفق الطبيعـي فتـم اختطـاف الإنسان من محيطه الحيويّ وسـجنه فـي بيـوت تضيق عليـه باضطـراد مـع نهمه الدائـم فـي الاقتنـاء بحيث صارت الأشياء تشغل مكانه وتضيق من حركته وتحجب أناه.

اليـوم تقـوم الثـورة التكنولوجية بعزل الإنسـان ليـس فقـط عـن محيطـه الطبيعـي وإنما عن المحيط البشـريّ والتواصـل الإنسـانيّ المباشـر أو مـا نسـميه بـ "التـذاوت"، فمع التكنولوجيـا يعيـش الناس في حالة عزلة شبه مطلقة، وباسـم وسـائل التواصـل الاجتماعـي يُعـزل الفـرد في غرفـة بـاردة ليتواصل مـع آلاف الشـخصيات الافتراضية، وتبرز هنا إحدى أبـرز مفارقـات التكنولوجيا فباسـم التواصـل تتعـزّز العزلـة، هـي حالـة تحوّل وتداخـل بيـن العالميـن الافتراضيّ والواقعي، بهذه الكلمـات وصـف النبوانـي أضـرار التكنولوجيـا علـى الإنسان.

أما بالنسـبة للأمة العربية، فقد قال عنها النبواني:

> إنها أمة "ما أنا بقارئ"، وهي تواجـه التكنولوجيا بشـكل يتناسـب مـع استسـهالها للثقافـة والعلـم فتلجأ إلى ما هـو أسـهل وأبسـط أي "الثقافـة" البصرية المرئية والمسموعة.
> طبعـاً هذا هـو أحـد وجوه التكنولوجيـا وهـو الوجـه الطاغـي برأيـي ويبـدو أن من شبه المستحيل مواجهة فيضـان التكنولوجيـا ومن هنا كان خطرها كما تنبأ به الفيلسوف هايدجر.

إيجابيـات التكنولوجيـا وكيفية استغلالها

لـكل شـيء إيجابيـات وسـلبيات، وقـد ذكرنـا السـلبيات أمـا بالنسـبة للإيجابيـات، فقـد كان السـؤال الـذي طرح نفسـه هـو "كيـف يمكـن تطويـر جوانـب إيجابيـة فيمـا هو حتمـيّ؟".. ومـن هنـا كان مشـروع دار كتابوك للنشر الإلكترونـيّ، فالتكنولوجيا تسـاعد في جانبها الإيجابي فـي العمليـة التعليمية عبر تقنيات عـرض البوربوينت أو الأفلام الوثائقية العلمية والتاريخيـة التـي تُسـهل فيها الصورة ما صعُب على التصـور الذهنـي المحـض (مع ضرورة التأكيد أن هذا لا يكفـي)، ومن أجل هذا كان الكتـاب المسـموع كداعـم ومعزز للكتـاب المقروء، هو أحد أهم مشاريع الدار.. نعم إن زمن الكتاب الورقيّ صار زمنـاً ماضيـاً الآن، كما قال النبواني.

ورأى النبوانـي أن فكـرة الكتـاب الإلكترونـي ظهرت كـرد فعـل علـى جشـع الناشـرين واسـتبدادهم وفراغهـم المعرفـي، ومـع ذلك فالكاتب مضطر للمرور من خلالهم ليوصل أفكاره، وقـد عبر عـن ذلـك بقوله: "لقد تحـول الناشـرون إلى حفنـة أشـخاص يتحكمون بمسـارات انتشـار الثقافـة المكتوبـة، وصـارت دور النشر عائق لا يقل تبلداً عن دور الكنيسـة فـي العصور الوسـطى، فقد دور النشـر الورقية عندنـا إلى نوع من الكنيسـة الوسـطية فهـي الطريـق الوحيد بين الكاتب والقـارئ، وكمـا ظهـرت صكوك الغفران في الكنيسة القروسـطية صار الناشرون عندنـا يمنحـون صكـوك النشر وفق علاقات استغلال وتوسـطات شـخصية أو بدوافـع ربحيـة خالصـة، لذلـك كان لا بـد أن تظهـر في عالم الثقافة ثورة بلون لوثريّ تكسر جشع واحتكار ووسطية دور النشر، فنظام النشـر عندنـا صار فاسـداً وكانٍ يجـب الانقـلاب عليه عاجلاً لا آجلاً".

الصعوبات التي واجهت دار كتابوك للنشر الإلكتروني

حول الصعوبات التي واجهت الـدار، قـال "النبوانـي": "البدايات كانت صعبة، فقد وُلـد مشـروع دار "كتابوك" من النقمة، وُلد فقيراً بدون رأس مـال وُوجه بمشـاكل كادت تُجهضَـه، فقـد حاولنـا تسـجيل المشـروع فـي المغـرب العربـي لكن بيروقراطية السلطات هناك حالـت دون ذلـك، ولم يكن أي بلـد عربـي آخر ليسـمح بمسـاحة الحرية التي أطمح بهـا أو ليخرجنـا مـن حالـة الفسـاد التي قـررتُ الثورة عليهـا، لـذا كان اختيـار التسـجيل فـي فرنسـا مع المخاطـرة بدفـع ضرائـب طائلة لا قدرة لي عليها".

وأضـاف: "كل مـا عـدا ذلك حصل تبرعاً من قبل أصدقاء عرب منثوريـن كالورود في كل أنحـاء المعمـورة، وأنـا أعتمـد كثيـراً علـى زمـلاء وأصدقاء في قراءة ومراجعة النصوص وأبذل جهداً منهكاً في مراجعة معظم ما يصل إلى الدار بنفسي".

وهكذا رأى الدكتور "خلدون النبوانـي"، الحاصـل علـى شـهادة الدكتـوراه فـي الفلسفة الغربية من جامعة السـوربون، ويقيـم فـي فرنسـا منـذ 11 عامـاً، أن دار "كتابـوك" كانت محاولة لفتح آفـاق جديدة للتواصل والنشـر عبر أدوات تناسـب العصـر، بعـد أن انتهـى الكتـاب الورقـي أو تأثر إلى حدٍّ كبيرلاسيما في البلدان العربية.

"إياد".. بطل من داريا غيّبته ظلمات زنازين الأسد

خاص زيتون

في طريق عودتي من سوق الهال في دمشق إلى بلدتي «لوف» بريف إدلب، اعتقلت على أحد الحواجز التي أجهل اسم منطقتها، ليكون لي شرف التعرف على بطلٍ من أبطال داريا.

بعد أن أشبعوني ضرباً على الحاجز، أنا الرجل السبعيني، وعصبوا عيناي، وألقوا بي بالقرب من الحاجز لمدةٍ من الزمن حتى يجمعوا عدداً يستحق منهم قطع الطريق إلى فرع فلسطين، وجدت نفسي هناك وكان هو من رافقني وخفف عني عبء اعتقالي.

كان اسمه «إياد»، وكان طويل القامة، قوي البنية، يبلغ من العمر ثلاثة وثلاثين عاماً.

46 سجيناً عراةً عراة، كما ولدتهم أمهاتهم.. وأنا مثلهم!.. فتحت عيني فجأةً لأرى ذلك المنظر، وليس ذلك فحسب، بل لأرى أجساداً تنهشها الأمراض الجلدية، ويكسوها الصديد والقيح من شدة التعذيب، بعظامٍ مكسرة، تنتظر موتاً مؤجّلاً لا يأتي، في مساحةٍ لا تزيد عن سبعة أمتار مربعة تملؤها القذارة والحشرات، ولكنّ ثمة وجه بريء كان هو فقط ما يُنير عتمتها، ويُبدّد ظلماتها.. إنه وجه «إياد».

كان الجو خانقاً والهواء شحيح، بل ربما من قسوة المشهد وذهولي مما رأيت، بدأت أختنق وهنا جاء إلي من بين 45 آخرين، هرع إلي وحده.

قال لي إياد: «لا تخجل مني يا عم فأنت كأبي وأنا كواحدٍ من أبنائك، هناك في السقف فتحةٌ صغيرة سأرفعك إليها كي تستعيد التقاط أنفاسك بشكل جيد»، وحتى وأنا عار لمً يختلف معه الأمر، ولم يكن أمامي بدّاً من ذلك.

وبقينا شهوراً طويلة على ذلك الحال، يضيق نفسي فيرفعني هو دون كلل أو ملل أو تذمر، على الرغم من جراحه وتعذيبه.

شرح لي إياد خلالها كيف تمكن كلاب الأسد، كما كان يصفهم، من إلقاء القبض عليه من خلال خدعةٍ قام بها أحدهم وادّعى انشقاقه عنهم، ليوقع إياد بكمين أوصله إلى حيث التقينا في زنزانةٍ من زنازين فرع فلسطين، وكيف قتل إياد العشرات منهم، ضباطاً وجنوداً.

«حاولوا أن يدخلوا بدباباتهم وأسلحتهم إلى مدينتي داريا، ولم يكن بوسعي أن أسمح لهم بذلك، ولست نادماً على قتلهم ولا خجلاً ولا خائفاً، ولو قُدّر لي أن أعاود قتلهم لفعلت من جديد»، تلك كانت كلمات إياد لي.

في الشهر الأول من اعتقالي، لم يكن إياد يتعرض للتعذيب كثيراً، ولكن في الشهر الثاني بدأ اسم «إياد» يصدح كثيراً بين جدران الزنزانة، كما تصدح أصوات تعذيبه فيها، عندما كانوا يأخذونه إلى غرفة التعذيب على الجانب الآخر من زنزانتنا، ليعود والجروح والكدمات تكسو وتلوّن جسده العاري.

في إحدى المرات، بعد أن أعادوه من غرفة التعذيب، وبعد أن كان كل من في الزنزانة قد سمع أصوات تعذيبهم وشتمهم له، قال لي إياد: «لا تخف يا عمي، سيخرجونك من هنا قريباً.. لكن سيقتلونني، سمعتهم يقولون ذلك، وقد قلت لهم كل ما أود قوله، قلت لهم كم قتلت منهم، وكم كنت سأقتل لو أنني خارج هذه الجدران، لست خائفاً منهم ولكن لي عندك طلب».

«عندما تخرج أخبر أمي ألا تبكي عليّ، وأن لا تنتظرني، أخبرها أنني متُّ كما أريد، وأنني قمت بواجبي وأنا راض عما فعلت وهو شرف لي ولها في الدنيا والآخرة وإنني فرح بلقاء ربي»، وردّد على مسامعي اسم والدته ورقم هاتفهم الأرضيّ حتى حفظته.

ومن ثقتي به وشدة تعلقي به حفظته، في جوٍّ لا يسمح لنا بتذكّر مثل هذه التفاصيل، فهول ما نرى ونسمع ونعيش يُنسينا أموراً أهم منها بكثير.

وظل إياد يخرج للتعذيب ويعود وفي كلّ مرةٍ تكون شدة التعذيب أكبر من سابقتها، ولكنه يعود وكأنهم يؤجلون قتله ليتسلّوا به أكثر، وليتلذّذوا بتعذيبه لمدةٍ أطول، إلى أن قرروا الاستمتاع بتعذيبه لآخر مرة، وينهون ذكر اسمه في الزنزانة.

فُتح باب الزنزانة وسحب إياد إلى غرفة التعذيب، لم أستطع منع نفسي من النظر إليهم وهم يُعذبونه في غرفة التعذيب المقابلة للزنزانة، ولم أستطع سماع أصوات المساجين من حولي وهي تنهاني عن النظر إليهم من فتحة صغيرة في الباب، ورأيت إياد مقيداً مشبوحاً أمام جلادين يسومونه العذاب ويطلبون منه أن يقول "بشار ربي" ليخفّفوا عنه عذابه، ورأيت إياد وسمعته كما سمعه كل من كانوا ينهونني، رأيناه وسمعناه كيف كان ينتفض ويرفض تنفيذ ما يطلبون.

كان إياد يقول: «اقتلوني.. منيّتكم على حذائي، وسيسقط بشار حتى ولو بقيت امرأة واحدة في سوريا تقاتله»، وكانت آخر كلمات ردّدها إياد قبل أن يبدأوا باقتلاع أظافره واحداً تلو الآخر، وقبل أن يفقؤوا عينيه.

وعندما شعروا بالعجز أما صبره وصموده، سحبوه إلى غرفةٍ أخرى، واختفى صوت إياد وصمتت أصوات التعذيب قليلاً، بعدها فتحوا لنا باب الزنزانة، وأصدروا لنا أوامرهم بالخروج كما كانوا يفعلون كل يوم لنرى جثث الموتى الممددة في ممرات الفرع، وليُردّدوا على مسامعنا كما في كل يوم: «هذا مصيركم.. هذه نهايتكم.. هكذا ستموتون!».

ولكن هذه المرة لم أستطع سماع أيّ شيء، فقد كان إياد قد أصبح واحداً منهم، وعادت الأصوات لتنهاني عن الاقتراب، وأنا شبه مغيَّب، ركضت إلى جسده الممدد في ظلام الممر، الهادئ البريء كالطفل، أقبله من جبينه، ولم أشعر بالسجناء وهم يسحبونني كي لا ألحق به ويكون مصيري مثل مصيره إن رآني أحد كلاب الأسد، كما كان إياد يصفهم.. لقد قتلوه.. نعم قتلوه.

وبعد شهر خرجت من المعتقل، واتصلت بوالدة إياد، جاءتني مسرعة، كنت محتاراً كيف سأخبرها؟، ظننتها تنتظر مني أن أطمئنها، لكنها صدمتني عندما قالت فور وصولها: «أعرف أنهم قتلوه، لقد أحسست به في تلك الليلة، وما جئت إلا كي أشم رائحته فيك، وإني لأحتسبه عند الله من الشهداء»، ومضت أم إياد كأنها صخرة أو جبل دون أن تذرف دمعة واحدة، رأيت ابنها فيها، وعرفت من أين استمدّ تلك القوة.

بكى «علي» وهو يردّد فلتفخري يا داريا بابنك.. هنيئاً لك يا داريا بشهيدك «إياد رأفت مصطفى حاج إبراهيم».. وهنيئاً لكِ يا أم إياد، وهنيئاً لك يا إياد بأمٍّ ستكون لك رفيقةً في الجنة.

ومسح دمعةً سقطت من عينيه

صورة من براري ريف إدلب - آذار - زيتون

SNP
زيتون عضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع